



جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA
UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة واتساع

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

<https://esalexu.journals.ekb.eg>

دورية علمية محكمة

المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

أثر الديمقراطية على سياسات تغير المناخ: دراسة مقارنة⁽¹⁾

**The Impact of Democracy on Climate Change
Policies: A Comparative Study**

علي عبد المطلب محمد نصر

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

alimotaleb777@gmail.com

⁽¹⁾ تم تقديم البحث في 2025/4/18، وتم قبوله للنشر في 2025/7/1.

المخلص

استهدفت هذه الدراسة التعريف بمزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ، وتحليل مدى قدرة الديمقراطيات على تبني سياسات أكثر فعالية واستدامة بشأن تغير المناخ ومدى الالتزام بتنفيذ تلك السياسات مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية، وذلك من خلال التركيز على حالات بعض النظم والكيانات الديمقراطية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض النظم غير الديمقراطية كالصين وروسيا في تعاملها مع قضية تغير المناخ.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مزايا الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ تلو وتتفوق بشكل واضح على عيوبها، ولكن مع ذلك لا ينبغي اعتبارها شرطاً مسبقاً أو كافياً للتعامل الفعال مع قضية تغير المناخ، حيث إن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة على فاعلية العمل المناخي بخلاف الديمقراطية. كما انتهت الدراسة إلى أن أداء الديمقراطيات -بشكل عام- فيما يتعلق بالعمل المناخي أفضل من النظم غير الديمقراطية، وأنها تحقق نتائج أفضل في مواجهة تغير المناخ مقارنة بغيرها من النظم، وتتبنى مخرجات أو سياسات مناخية أكثر طموحاً وفاعلية، كما تُظهر درجة أعلى من الالتزام بتنفيذ تلك السياسات وبالاتفاقيات الدولية، ومن ثم فإن الديمقراطية تؤثر بشكل إيجابي على العمل المناخي وسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ.

كلمات مفتاحية: تغير المناخ، الديمقراطية، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا.

Abstract

This study aimed to identify the advantages and disadvantages of democracy in addressing climate change and to analyze the capacity of democracies to adopt more effective and sustainable climate change policies, as well as their commitment to implementing these policies compared to non-democratic regimes. The study focused on cases of democratic systems and entities, such as the United States and the European Union, alongside non-democratic systems, such as China and Russia, in their responses to climate change.

The study concluded that the advantages of democracy in addressing climate change clearly outweigh its disadvantages. However, it should not be considered a prerequisite or a sufficient condition, as many other factors influence the effectiveness of climate change responses beyond democracy. Additionally, the study found that democracies generally perform better in climate action than

non-democratic systems, achieving superior results in tackling climate change, adopting more ambitious and effective climate policies, and demonstrating a higher degree of commitment to implementing these policies and adhering to international agreements. Thus, democracy has a positive impact on climate action and climate change mitigation policies.

Keywords: Climate change, Democracy, United States, European Union, China, Russia.

مقدمة

يعد تغير المناخ واحدًا من أخطر تحديات القرن الحادي والعشرين، ويؤثر تأثيرًا مباشرًا على جميع مناحي الحياة البشرية، ويفرض تحديات غير مسبوقة على الحكومات والأنظمة السياسية، حيث يؤدي الارتفاع في درجة حرارة الأرض - بسبب الزيادة الكبيرة في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي - إلى إحداث آثار سلبية متعددة، كالجفاف الشديد وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر وشدة وزيادة تكرار الأحداث الجوية المتطرفة، مما يشكل مخاطر متعددة على السكان والبنية الأساسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية بل وعلى مستقبل البشرية ككل.

وعلى الرغم مما تمثله قضية تغير المناخ من خطر حقيقي على حياة ومستقبل البشر، وما تفرضه من ضرورة التعاون الدولي للتصدي الفعال لها، إلا أن الجهود المبذولة للحد من تغير المناخ تتقدم بوتيرة أبطأ بكثير مما تراه الغالبية العظمى من علماء المناخ ضروريًا لتجنب التغيرات المناخية الكبرى، مما يعبر عن الفجوة الكبيرة بين التقييم العلمي لمخاطر تغير المناخ وبين العمل المناخي. كما تتباين استجابات الدول تجاه هذه القضية بناءً على عدة عوامل من أبرزها؛ طبيعة النظام السياسي ونقصه بالتحديد كونه نظامًا ديمقراطيًا أم غير ديمقراطي، ذلك أن الحلول لمشاكل تغير المناخ ليست مجرد حلول تقنية ومالية واقتصادية، بل إنها تتطوي أيضًا على أبعاد سياسية أساسية، مما يثير العديد من التساؤلات حول تأثير الديمقراطية على سياسات التصدي لتغير المناخ ودرجة الالتزام بتنفيذها.

وفي حين تبرز أهمية الديمقراطية في دعمها للشفافية والمساءلة، وحرية نشاط جماعات المصالح والحركات الاجتماعية، وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار، وتشجيع التعاون الدولي، وجميعها أمور تسهم في صياغة وتنفيذ سياسات فعالة للتعامل مع قضية تغير المناخ، إلا أن العلاقة بين الديمقراطية وسياسات تغير المناخ لا تخلو من تحديات، مثل ضغوط بعض جماعات المصالح والشركات الكبرى التي قد تعارض بعض السياسات البيئية حفاظًا على مصالحها الاقتصادية، إضافة إلى أن العديد من

الديمقراطيات المتقدمة هي من الدول التي تنتج كميات كبيرة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وفي المقابل، يرى البعض أن الأنظمة الاستبدادية تتمتع بالقدرة على فرض قوانين وإجراءات صارمة واتخاذ قرارات سريعة لمواجهة التغير المناخي، مما يعطيها ميزة نسبية في التعامل مع مثل هذه التحديات. ولذلك تتناول هذه الدراسة تحليل أثر الديمقراطية على سياسات تغير المناخ، في محاولة للكشف عن مدى تأثير طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم غير ديمقراطي) على فعالية سياسات الحد من تغير المناخ ودرجة الالتزام بهذه السياسات، وتقييم مدى قدرة الأنظمة الديمقراطية على التصدي لتحديات التغير المناخي مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية، وذلك من خلال التركيز على حالات بعض الدول (الديمقراطية وغير الديمقراطية) في تعاملها مع قضية تغير المناخ.

وسوف تركز الدراسة على حالي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كنماذج لكيانات أو أنظمة ديمقراطية، إضافة إلى حالي الصين وروسيا كنماذج لأنظمة غير ديمقراطية، وتم التركيز على هذه الحالات باعتبار أن هذه الدول (الولايات المتحدة والصين وروسيا، إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) تشكل أغلب إجمالي انبعاثات الغازات المسببة لتغير المناخ، إضافة لما لهذه الدول من مكانة دولية وتأثير كبير على أي قضية تحتاج إلى تعاون دولي.

مشكلة البحث

تعتبر قضية تغير المناخ واحدة من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم في القرن الحادي والعشرين، ونظرًا لتباين مواقف وسياسات الدول تجاه هذه القضية الشائكة، واختلاف مدى استجابة والالتزام الدول بتنفيذ سياسات العمل المناخي، فضلاً عما يثار من جدل حول قدرة الدول الديمقراطية على تبني سياسات أكثر فاعلية بشأن قضية تغير المناخ، ومدى التزامها بتنفيذ تلك السياسات. ولذا تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في فهم وتحليل أثر الديمقراطية على تبني سياسات فعالة في قضية تغير المناخ، ودرجة الالتزام بتنفيذ تلك السياسات، حيث تتمحور هذه المشكلة حول مجموعة من التساؤلات الرئيسية المتعلقة بأثر الديمقراطية على المعالجة الفعالة لقضية تغير المناخ، وهي: ما أبرز مزايا وعيوب الديمقراطية في معالجة قضية تغير المناخ؟، ما مدى تأثير طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم غير ديمقراطي) على فعالية السياسات البيئية المتعلقة بتغير المناخ؟ ما أبرز الفوارق بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية في التعامل مع تغير المناخ؟، ما العوامل المؤثرة داخل الأنظمة الديمقراطية التي قد تعزز أو تُضعف من فعاليتها في معالجة تغير المناخ؟ (أو بعبارة أخرى، ما العوامل التي قد تؤثر على سياسات تغير المناخ

بخلاف الديمقراطية؟)، هل ساهم متغير الديمقراطية في الحالات محل الدراسة في تبني سياسات مناخية فعالة وطموحة مع الالتزام بتنفيذها؟.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها لإحدى القضايا الأكثر إلحاحًا في العالم المعاصر، وهي قضية تغير المناخ، ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تصدى الدراسة لموضوع يتسم بالحيوية والحدثة، نظرًا للتداعيات الخطيرة والمتزايدة لقضية تغير المناخ وتأثيرها المباشر على مستقبل الأجيال القادمة.
- تساهم الدراسة في تعميق فهم العلاقة بين طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم غير ديمقراطي) وسياسات التصدي لتغير المناخ.
- يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في توجيه صانعي السياسات نحو استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة مثل هذه التحديات البيئية وعلى رأسها أزمة تغير المناخ.

هدف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة التعريف بمزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ، وتحليل مدى قدرة الديمقراطيات على تبني سياسات أكثر فعالية واستدامة بشأن تغير المناخ ومدى الالتزام بتنفيذ تلك السياسات مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم تقييم شامل لأداء بعض الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق بقضية تغير المناخ، سعيًا لتحليل كيفية تأثير طبيعة النظام السياسي (النظم الديمقراطية في مقابل النظم غير الديمقراطية) على تبني سياسات فعالة في العمل المناخي ودرجة الالتزام بتنفيذها.

منهج الدراسة

انطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة وهدفها، سنلجأ في معالجتنا لموضوعها إلى استخدام اقتراب تحليل النظم، وذلك من خلال النظر إلى الدولة كوحدة تحليلية تتفاعل فيها المدخلات مع آليات صنع القرار لإنتاج مخرجات سياسية (مثل السياسات المناخية) ضمن بيئة داخلية وخارجية، حيث يساعد هذا المنهج على فهم العلاقة بين طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم غير ديمقراطي)، بوصفها جزءًا من البنية

المؤسسية للنظام، وبين مخرجاته في مجال سياسات تغير المناخ، وكذا تحليل كيف تؤثر الديمقراطية أو غيابها على الاستجابة للتحديات البيئية وتبني وتنفيذ السياسات المناخية. كما تعتمد الدراسة على أداة المقارنة، وذلك لمقارنة سياسات تغير المناخ ومدى الالتزام بتنفيذها بين الدول ذات الأنظمة الديمقراطية والدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية، وذلك لتحديد العوامل التي تجعل الأنظمة الديمقراطية أكثر أو أقل فعالية في معالجة التحديات المناخية.

دراسات سابقة

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الديمقراطية وقضية تغير المناخ وذلك من زوايا متعددة، فقد عالجت بعض الدراسات العلاقة بين الديمقراطية والمناخ سعياً لاستكشاف نقاط قوة وضعف الديمقراطيات في التخفيف من آثار تغير المناخ (Lindvall & Karlsson, 2024)، بينما حللت دراسات أخرى مزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع تغير المناخ وأثر ارتفاع مستوى جودة الديمقراطية على فاعلية العمل المناخي (Hanusch, 2018)، كما ركزت بعض الدراسات على ما فرضته أزمة تغير المناخ من تحدٍ حقيقي للديمقراطية، إضافة إلى تناول الحجج المطروحة ضد الديمقراطية ونقاط ضعفها الظاهرة في تعاملها مع تغير المناخ والتي قد تعطي مبرراً للسياسات الاستبدادية (Lindvall, 2021). إلى جانب ذلك سعت دراسات أخرى لتفسير التباين في أداء النظم الديمقراطية تجاه قضية تغير المناخ وأهم العوامل التي قد تُضعف الأثر الإيجابي للديمقراطية في التعامل مع التغير المناخي (Povitkina, 2018)، بينما انصب اهتمام بعض الدراسات على دراسة حالة دولة معينة بهدف تقييم مدى فاعلية سياساتها في التصدي لتغير المناخ ودرجة الالتزام بتنفيذ تلك السياسات، وذلك مثل دراسة حالة روسيا (Lo, 2021)، وحالة الصين (Li, 2024)، وحالة الولايات المتحدة (Farber, 2018)، وحالة الاتحاد الأوروبي (Schunz, 2021) و (Delreux & Ohler, 2019).

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بجمعها بين التحليل النظري لمزايا وعيوب الديمقراطية في تعاملها مع تغير المناخ وبين الجانب التطبيقي من خلال التحليل المقارن لأربع حالات رئيسية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كنماذج للديمقراطيات، مقابل الصين وروسيا كنماذج لأنظمة غير ديمقراطية)، للكشف عن مدى تأثير طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم غير ديمقراطي) على فاعلية سياسات الحد من تغير المناخ. كما أن الحالات محل الدراسة تُعد من أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات المسببة لتغير المناخ ولها ثقل دولي كبير، ما يمنح نتائج الدراسة أهمية عملية وقابلية للتعميم.

تقسيم الدراسة

ارتباطاً بمشكلة الدراسة وهدفها والتساؤلات الرئيسية التي تحاول الإجابة عنها، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، يتناول أولها التعريف بتغير المناخ، ومزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع قضية التغير المناخي، بينما يعرض المبحث الثاني لتجربتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في معالجة قضية تغير المناخ كنماذج لأنظمة وكيانات ديمقراطية.

يحلل المبحث الثالث والأخير تعاطي كلاً من الصين وروسيا مع قضية تغير المناخ باعتبارهما نماذج لأنظمة غير ديمقراطية، وفي الخاتمة نعرض لأبرز نتائج الدراسة والتساؤلات الرئيسية التي حاولت الإجابة عنها.

المبحث الأول

الديمقراطية وتغير المناخ: إطار نظري

يتناول هذا المبحث التعريف بالمتغيرات الرئيسية للدراسة؛ أي التعريف بقضية تغير المناخ وأبرز الجهود الدولية للتعامل معها، وكذا أبرز مزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع تغير المناخ، وذلك سعياً لتحليل أثر الديمقراطية على العمل المناخي وسياسات التصدي لتحدي تغير المناخ.

المطلب الأول: التعريف بتغير المناخ

عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ⁽²⁾ التغير المناخي بأنه: "تغير في حالة المناخ يمكن تحديده بواسطة تغييرات في متوسط حالة المناخ أو تقلباته، ويستمر لفترات طويلة عادةً لعقود أو أطول. ويشمل هذا التعريف التغيرات المناخية الناتجة عن العمليات الطبيعية، وكذلك تلك الناتجة عن الأنشطة البشرية المستمرة، مثل تغييرات تكوين الغلاف الجوي أو استخدام الأراضي" ⁽³⁾. أي أن التغير المناخي ليس فقط التغيرات الطبيعية في المناخ، بل يشمل أيضاً التغيرات الناتجة عن الأنشطة البشرية، خاصة تلك المتعلقة بالانبعاثات الصادرة عن حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات.

(2) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC: منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة وتتألف من عدد كبير من علماء المناخ، وخبراء الاقتصاد وغيرهم، وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته.

انظر الموقع الرسمي للهيئة على الرابط التالي: <https://www.ipcc.ch/>

(3) الموقع الرسمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC: <https://www.ipcc.ch/>

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التغير المناخي على أنه: "تغير في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي" (UNFCCC, 1992).

ومنذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز، حيث ينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات "غازات الدفيئة" (Greenhouse gases) التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة، وتشمل أمثلة غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ، ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتنتج هذه الغازات، على سبيل المثال، عن استخدام البنزين لقيادة السيارات أو الفحم لتدفئة المباني، وأيضًا يؤدي تطهير الأراضي من الأعشاب والشجيرات وقطع الغابات إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون، كما تعتبر مدافن القمامة مصدرًا رئيسيًا لانبعاثات غازات الميثان، وتُعد مجالات إنتاج واستهلاك الطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين مصادر الانبعاثات الرئيسية (أحمد، 2022، ص 95).

ويتحرك مناخ العالم بالفعل وفقًا للعديد من التقييمات العلمية إلى ما هو أبعد من أنماط التقلبات الطبيعية التي اعتادت عليها المجتمعات، وذلك فيما يتصل بمتغيرات مثل متوسط درجة حرارة السطح العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وديناميكيات الغطاء الجليدي، والأحداث المناخية المتطرفة، كما أن هناك خطرًا كبيرًا يتمثل في تسارع العديد من المتغيرات السابقة إلى الحد الذي تصبح معه التحولات المناخية المفاجئة أو غير القابلة للعكس أكثر احتمالاً (Burnell, 2012, P. 815).

ويوصف التغير المناخي بأنه "مشكلة شريرة بامتياز" (Super wicked problem) لأنه يجمع بين مجموعة من الخصائص التي تجعل التعامل معه صعبًا للغاية، مثل الأفق الزمني المحدود الذي يمكن خلاله العثور على حل فعال، والكمون المقترن بأفق زمني طويل حتى تصبح نتائج السياسة قابلة للقياس، والتعقيد العلمي الذي يستبعد الحل السهل أحادي الاتجاه أو الحل التقني البحت، والسياق الاجتماعي الديناميكي، والافتقار إلى سلطة عالمية مركزية، كما يتطلب التصدي له تحولًا واسع النطاق للمجتمعات المعاصرة في العديد من المجالات (Hanusch, 2018, P. 13). ومن ثمَّ لم تعد قضية تغير المناخ مقتصرة على الأبعاد البيئية وحدها، إنما ازدادت تلك الإشكالية تعقيدًا بفعل اكتسابها المزيد من الأبعاد والاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية والمجتمعية.

هذا بالإضافة إلى كون مشكلة تغير المناخ جماعية بطبيعتها، فلكي ينجح العمل في مجال تغير المناخ، يجب أن يكون قائمًا على العمل الجماعي والتعاون الدولي، لأن المشكلة هائلة ومعقدة للغاية بحيث يتعذر حتى على أقوى الجهات الفاعلة معالجتها بشكل منفرد (Hormio, 2023, P. 4). ومن ثم فإن الإجراءات الفردية لن تُحدث فرقًا ملحوظًا، بمعنى آخر أن التزام عدد محدود من الدول بسياسات التصدي لتغير المناخ دون باقي الدول لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة في مواجهة هذا التحدي العالمي الخطير.

وجدير بالذكر أن هناك فجوة كبيرة بين التقييم العلمي لمخاطر تغير المناخ والإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار هذا التغير والتكيف معها، حيث إن الحقائق لا تكفي وحدها لاتخاذ القرارات، بل تتطلب القرارات موازنة التكاليف والفوائد والمخاطر، كما تتطوي سياسات تغير المناخ على قضايا متعددة بالإضافة إلى العديد من الأطراف المهمة والمتأثرة، ويمكن أن يؤدي هذا التعقيد إلى إبطاء العمل المناخي حتى عندما يكون هناك إجماع حول الحقائق، فضلًا عن أن الإنكار النشط للإجماع العلمي حول تغير المناخ من قبل بعض أفراد الجمهور وبعض النخب يشكل عقبة أمام العمل المناخي (Dietz, 2020, P. 1).

وفي حقيقة الأمر أن الجماعة الدولية قد تلكأت كثيرًا في مواجهة ظاهرة تغير المناخ، سواء بسبب حالة عدم اليقين المصاحبة دومًا للتنبؤات، أو لظهور اختيارات أنانية في بعض الدول تُفضل أن يقدم الآخرون التضحيات وينتظرون هم النتائج، وما يؤكد هذه النظرة الأنانية، أن أغلب الحكومات التي تشككت في تنبؤات الظاهرة، لم تتباطأ منذ تسعينيات القرن الماضي في القيام بدراسات مكلفة لحماية المدن والمناطق الساحلية ذات القيمة الاقتصادية العالية بالنسبة لها من مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر، وفي نفس الوقت لم تقبل بتخفيض معدلات انبعاث الغازات الدفيئة بحجة المحافظة على مستويات النمو وأن التنبؤات المناخية لا تزال تكتنفها درجة عالية من عدم اليقين (نعمان، 2007، ص 6).

وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حدثين مهمين أثرًا في السياسات البيئية العالمية؛ أولهما قمة الألفية التي عُقدت في الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 في نيويورك، والتي أفضت إلى إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، وثانيهما القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2002. إضافةً إلى ذلك، أصبحت القضايا المتعلقة بتغير المناخ، مثل خفض انبعاثات غازات الدفيئة وأهداف ضبط ارتفاع درجات حرارة الأرض، أكثر محورية في القضايا البيئية، وذلك من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (Ömer, 2023, P. 42).

وتم عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن في الفترة من 7 إلى 19 ديسمبر 2009، وعلى الرغم من أن المؤتمر جذب انتباه أكثر من مئة دولة، إلا أنه لم ينته إلا باتفاق سياسي غير ملزم، وهو اتفاق كوبنهاجن، ونظرًا لاعتراضات بعض الدول مثل الولايات المتحدة، لم يكن من الممكن اعتماد الاتفاق. ومع ذلك، فقد قدم الاتفاق هدفًا طويل الأجل يتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ما لا يزيد عن درجتين مئويتين، وهو ما سيتم تأكيد الالتزام به مع اتفاق باريس عام 2015 (Ömer, 2023, P. 44).

وبعد أن أثبتت البروتوكولات والاتفاقات الملحقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخاصة اتفاقية كيوتو 1997 واتفاقية كوبنهاجن 2009 عدم فاعليتها، رأت الدول ضرورة استئناف المفاوضات نحو إقرار اتفاق ملزم للدول الأطراف يكون قابلاً للتطبيق على حكومات الدول سواء الدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية، وقد انتهت هذه المفاوضات باعتماد اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين بباريس، حيث تبنت 197 دولة الاتفاق في 12 ديسمبر 2015 ليحل محل بروتوكول كيوتو، وحددت المادة الثانية من الاتفاق أهدافه التي تتلخص أهمها في الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل من درجتين مئويتين (عاطف، 2024، ص 313).

وقد أصبح اتفاق باريس وثيقة محورية في العمل بشأن تغير المناخ، وذلك بفضل تحديده لأهداف طويلة الأجل ملزمة قانونًا في نصه (Ömer, 2023, P. 47). ومن أهم بنود الاتفاق تقديم الأطراف المتعاقدة مساهماتها المحددة وطنيًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كل خمس سنوات. وبعبارة أخرى، تمثل هذه المساهمات خطط العمل المناخي الوطنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وستُراجع هذه المساهمات كل خمس سنوات خلال فعالية التقييم العالمي (Ömer, 2023, P. 48).

وبناءً على ما تقدم، يُعد تغير المناخ من القضايا الأكثر إلحاحًا في عصرنا، والتي تهدد حياة البشر ومستقبل الأجيال القادمة، حيث تتجاوز خطورة قضية تغير المناخ الأبعاد البيئية لتصل إلى تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، خاصة في ضوء الفجوة الكبيرة بين الجهود المبذولة وحجم التحديات والأهداف المرجو تحقيقها، لذا فإن التصدي لتغير المناخ ليس ضرورة بيئية فحسب، بل ضرورة إنسانية تتطلب تعاونًا دوليًا شاملاً.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ

تحتوي الديمقراطية على العديد من المزايا والنواحي الإيجابية التي تعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المعاصرة مثل تغير المناخ، كما يواجه لها أيضاً سهام النقد في بعض الجوانب السلبية التي تقلل من فاعليتها في التعاطي مع مثل هذه التحديات، ونعرض فيما يلي لكل من مزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع تحدي تغير المناخ وأبرز الحجج التي سيقى في كل جانب.

أولاً: مزايا الديمقراطية في التعامل مع تغير المناخ

تؤكد الآراء السائدة أن الديمقراطيات أكثر ميلاً من غير الديمقراطيات إلى الاهتمام بقضايا البيئة بشكل عام، وكما يزعم بعض منظري العلاقات الدولية أنه كلما زاد عدد الديمقراطيات، كلما زاد احتمال عيش البلدان جنباً إلى جنب في سلام فيما يُعرف بـ"قانون السلام الديمقراطي"، يزعم البعض أيضاً أن العدد المتزايد من الديمقراطيات في العالم من شأنه أن يجعل التصدي لتغير المناخ أكثر فاعلية.

وتتلخص أبرز الحجج التي ترى الأثر الإيجابي للديمقراطية على التعامل الفعال مع قضايا تغير

المناخ فيما يلي:

أولاً: تُعلي الديمقراطية من قيمة الحياة البشرية وجودة الحياة مقارنة بالأنظمة الأخرى (Burnell, 2009, P. 26) كما تجعل الحريات السياسية والحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنون في ظل الديمقراطية، الحكومات أكثر حساسية للطلبات المعبر عنها والاحتياجات الملموسة للمواطنين، والتي تمتد من الحق في الحياة إلى الاهتمام القوي بوسائل الحياة (Burnell, 2009, P. 32). وبالتالي فإن الديمقراطيات تتعاطي بفاعلية مع أي خطر يهدد حياة البشر أو جودة حياتهم مثل تحدي تغير المناخ.

ثانياً: تتيح الديمقراطية حرية إنشاء مؤسسات مثل الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، والتي تمتلك القدرة على تحويل المخاوف الشعبية بشأن القضايا المتعلقة بالمناخ إلى مطالب سياسية يصعب تجاهلها من قبل المؤسسات الرسمية (Burnell, 2012, P. 817). ولا شك أن هذه المؤسسات التي تعبر عن مخاوف ومطالب المواطنين تمثل ضغطاً لا يستهان به على صانع القرار للاستجابة لتلك المخاوف.

ثالثاً: ينشغل غالباً الحكام في الأنظمة غير الديمقراطية بالحفاظ على قبضتهم على السلطة وتعظيم المكاسب الشخصية، في حين تجبر الإجراءات الديمقراطية الحكومة على تبني وجهة نظر أوسع تتحدث عن مصالح المجتمع ككل (Burnell, 2012, P. 823)، ومن ثمّ تعطي الدول الديمقراطية أولوية للقضايا التي تؤثر على المصلحة العامة مثل تغير المناخ.

رابعاً: يساعد الانفتاح السياسي الذي توفره الديمقراطية، وقدرة الناخبين على تغيير حكومتهم عبر العملية الانتخابية، على تطوير أوسع نطاق من الحلول الممكنة عند معالجة قضايا المناخ (Burnell, 2012, P. 823)، حيث إن الحكومات الديمقراطية مسؤولة عن النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف، بما في ذلك أي أهداف تتعلق بالبيئة، ويمكن للناخبين محاسبة السياسيين على الإضرار بالبيئة، بل وتغيير الحكومات عندما تفشل في إيجاد حلول مناسبة (Hanusch, 2018, P. 9).

خامساً: تعمل الشرعية التي يتمتع بها الزعماء المنتخبون ديمقراطياً في ظل عملية انتخابية حرة ونزيهة على تعزيز تعاون المجتمع في تنفيذ القرارات الصعبة والمكلفة، وقد يكون هذا حاسماً فيما يتصل بالتدابير "الصعبة" للتخفيف من آثار تغير المناخ (Burnell, 2012, P. 823)، وهذا يكفل للنظم الديمقراطية دعماً شعبياً لسياسات تغير المناخ التي يتم تبنيها وتعاوناً فعالاً من المواطنين لإنجاح تلك السياسات.

سادساً: توفر الديمقراطية، مقارنة بالأنظمة الاستبدادية، وصولاً أفضل للمعلومات، ومستويات أعلى من الشفافية في صنع القرار، وتشجع أبحاث تغير المناخ، وكل ذلك يشجع على أن يصبح تغير المناخ قضية عامة يتعين على السياسيين التعامل معها (Hanusch, 2018, P. 9). ومما لا يخفى أن جزءاً هاماً من فهم تحدي تغير المناخ والتصدي الفعال له يتطلب نشر المعلومات والحقائق، والشفافية والمساءلة، وإعطاء الفرصة للنشاط الجماعي المتمثل في جماعات المصالح والحركات الاجتماعية وكذلك وسائل الإعلام لتسليط الضوء على هذه القضية وممارسة الضغط والرقابة على الحكام للتعامل الفعال معها.

سابعاً: تلعب الديمقراطية دوراً محورياً في تعزيز التعاون الدولي، خاصة في القضايا التي تتطلب تنسيقاً مشتركاً وعملاً جماعياً مثل تغير المناخ، حيث إن ما تتمتع به النظم الديمقراطية من شفافية ومساءلة ومساحة حرة للنقاش والعمل الجماعي، يُعزز من مصداقيتها في التزاماتها الدولية وقدرتها على بناء توافق حول القضايا العالمية مثل تغير المناخ.

ثامناً: تتفوق الديمقراطيات على الدول غير الديمقراطية في الأمد البعيد من حيث تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي، فإن الديمقراطية قد تصل في وقت أقرب إلى مستوى عال من التنمية الاقتصادية، يجعلها تسعى إلى تحقيق المزيد من النمو بطرق أكثر استدامة بيئياً، فضلاً عن ذلك، فإن توفر الموارد يمكّن الدول من التكيف مع تغير المناخ بشكل أكثر فاعلية (Burnell, 2009, P. 26).

تاسعاً: من المتعارف عليه في الأدبيات السياسية أن الديمقراطيات - بصفة عامة - أكثر استقراراً من غير الديمقراطيات في الأمد البعيد، وهنا قد يكون الاستقرار ضرورياً للعمل المناخي الفعال والسياسات المناخية

المستدامة، ومن ثم يبدو أن الديمقراطية الليبرالية المستقرة أكثر احتمالاً من الأنظمة الأخرى للاستجابة الفعالة لتحدي تغير المناخ على المدى الطويل.

وتأكيداً على ما سبق من حجج، فقد أظهرت الأبحاث أن الديمقراطيات ذات السمات الليبرالية والليبرالية الاجتماعية (liberal and social-liberal features)، مثل حماية حقوق الملكية وتوفير فرص متساوية للحصول على الرعاية الصحية أو التعليم، تسعى إلى سياسات مناخية أفضل (Lindvall, 2021, P. 29)، كما تتيح الديمقراطية تمثيل أصوات متنوعة، بينما غالباً ما تفشل الأنظمة التي تُدار من أعلى إلى أسفل في مراعاة ظروف واحتياجات المجتمعات المحلية المختلفة، وفي هذا السياق، تُعد المبادرات المحلية أساسية لتطوير حلول فعّالة ومحددة لتغير المناخ، حيث تميل المبادرات المحلية إلى أن تكون أكثر جذرية وديناميكية ومرونة، مما يجعلها عادةً أكثر فعالية، ويمكن للحكومات المحلية حينها أن تمهد الطريق لمزيد من العمل المناخي، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" - والتي انسحب خلالها من اتفاقية باريس للمناخ- أخذت الولايات والمدن الأمريكية على عاتقها سن قوانين بيئية صارمة، وخفض الانبعاثات، ووضع مخططات للعمل المناخي الفعال (Brechtin & Lee, 2023, P. 1387).

ومما سبق يمكن القول، أنه من الناحية النظرية، فإن الحجج التي تؤكد التأثير الإيجابي للديمقراطية فيما يتعلق بسياسات المناخ قوية ومنطقية، ففي مجتمع حر وديمقراطي، يكون الناس في وضع أفضل للوصول إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ ونشرها، وتنظيم وتشكيل الجمعيات، والتعبير عن الآراء والمخاوف، وحشد الناس في حركة تطالب بالعمل المناخي. كما يمكن للباحثين نشر نتائجهم بحرية ويمكن لوسائل الإعلام توعية الجمهور، مما يجبر صناع القرار على التعاطي الفعال والمسئول مع قضية تغير المناخ.

ثانياً: عيوب الديمقراطية في التعامل مع تغير المناخ

تعتمد الحجج التي تفترض أن الديمقراطية لها تأثير سلبي على التصدي لقضية تغير المناخ

على ما يلي:

أولاً: قد تؤدي دورية الانتخابات في الديمقراطيات والسعي لتحقيق الفوز في العملية الانتخابية إلى قصر النظر وتهدد عملية صنع السياسات المستدامة، خاصة للقضايا الكامنة والطويلة الأجل مثل تغير المناخ (Hanusch, 2018, P. 13)، فعلى سبيل المثال، غالباً ما يركز المرشحون خلال سعيهم إلى تحقيق

النصر الانتخابي، على توفير نتائج سريعة ومرئية لناخبيهم بدلاً من إعطاء الأولوية لحل المشاكل العالمية في برامجهم، فضلاً عن ذلك فإن المصالح التجارية والاقتصادية، التي غالباً ما تتعارض مع القضايا البيئية، قد تؤثر بشدة على القرارات السياسية في الديمقراطيات، وتدفع الزعماء السياسيين بعيداً عن تبني أو تنفيذ سياسات الحد من الانبعاثات لتجنب خسارة تأييد جماعات المصالح الاقتصادية، ولذا فإن انشغال السياسيين بالانتخابات في النظم الديمقراطية، غالباً ما يدفعهم إلى اختيار الحلول السياسية سريعة المردود بدلاً من الحلول طويلة الأجل أو الأكثر استدامة.

ثانياً: يُمكن أن تقف الديمقراطية في طريق العمل العاجل والفعال بشأن تغير المناخ، بسبب التأخير السياسي والتوازنات التي تتطلبها إجراءات صنع القرار في بعض الأحيان، ولذا يستند أنصار أشكال الحكم غير الديمقراطي إلى حجتهم حول إمكانية اتخاذ إجراءات سريعة وجريئة وحاسمة في ظل هذه النظم، حتى لو كانت التدابير غير شعبية إلى حد كبير (Burnell, 2009, P. 16)، أما في النظم الديمقراطية يكون هناك ضرورة سياسية لتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة والتوصل إلى حلول وسط، وقد يمنع ذلك الحكومات أو يؤخرها عن اتخاذ إجراءات أساسية وحاسمة.

ثالثاً: تتطلب السياسات المناخية بطبيعتها قدرًا من التدخل الحكومي، لتحقيق التحول عن مسببات الانبعاثات نحو البدائل الصديقة للبيئة، وهو ما قد يواجه معارضة من قبل الفئات التي قد تتضرر مصالحها من تلك السياسات، فضلاً عن الحاجة لإقرار المخصصات التمويلية لتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية والتكيف معها، بما يستلزم موافقة السلطات التشريعية في النظم الديمقراطية لتمرير تلك التشريعات، ولذا فإن صنع السياسات المناخية ليس من المتصور أن يتم بسلاسة (بدر، 2023، ص 68).

هذا، وبجانب ما تقدم، فإن هناك عامل آخر لا يرتبط مباشرة بالديمقراطية وإنما هي ظاهرة تعاني منها النظم الديمقراطية في العقدين الأخيرين، وهو تنامي التيار اليميني الشعبوي في النظم الديمقراطية، والذي يضع المزيد من العراقيل أمام تمرير السياسات المناخية أو تبني سياسات فعالة تجاه هذه القضية، فالتوجهات الشعبوية تتناقض في طبيعتها مع آليات التعامل مع تغير المناخ، والذي يتطلب الاعتماد على المعرفة والبيانات والحلول العلمية، وهو ما قد لا تُصغي إليه النخب الشعبوية، التي تميل لتسييس مختلف القضايا بما في ذلك قضايا المناخ (بدر، 2023، ص 68).

جدير بالذكر أيضًا أن هذه الحجج السابقة لا تأخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للديمقراطية، والتي قد تكون عاملاً مفسراً للاختلافات في أداء الديمقراطيات في التعامل مع قضايا العمل المناخي، فعلى سبيل المثال، ربما تجد بعض الديمقراطيات حلولاً أفضل للتغلب على قصر النظر الذي يدعيه البعض، مما يجعلها أكثر قدرة على التعامل مع الأفق الزمني الطويل لتغير المناخ من غيرها، فضلاً عن أن تأثير جماعات المصالح التجارية موجود في كافة أشكال النظم السياسية ولا يقتصر تأثيرها على النظم الديمقراطية فحسب.

وجملة القول إن الحجج المتعلقة بأثر الديمقراطية على التعاطي مع قضية تغير المناخ تشير إلى كلا الاتجاهين (الإيجابي والسلبي)، إلا أن تلك التي تقترح تأثيراً إيجابياً أكثر قوة وإقناعاً. فالديمقراطية تتميز بالحفاظ على حريات المجتمع المدني، والحكومة الخاضعة للمساءلة، والشفافية في صنع القرار، وتزايد الوعي البيئي من خلال وسائل الإعلام الحرة، والتعاون النشط في الاتفاقيات البيئية الدولية، وكلها أمور تلعب دوراً حاسماً في وضع القضايا البيئية - وفي مقدمتها تغير المناخ- على الأجندة السياسية وتساهم في تبني سياسات مناخية فعالة.

كما تمتلك الديمقراطية سجلاً جيداً بالفعل في التعامل الفعال مع تحديات بيئية سابقة، وينطبق هذا على قضية "استنفاد طبقة الأوزون"، التي كانت قضية تكاد تكون مماثلة في حجمها لقضية الاحتباس الحراري العالمي، وكانت الدول الأولى التي حظرت الفريونات وغيرها من المواد المستنفدة للأوزون دولاً ديمقراطية، وكان الحظر إلى حد كبير نتيجة لضغوط وأنشطة المنظمات البيئية، وكان بروتوكول مونتريال، الذي ينظم استخدام مثل هذه المواد على المستوى العالمي، نتاجاً للجهود الدبلوماسية التي بذلتها الدول الديمقراطية (Lindvall, 2021, P. 26).

إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل أخرى عديدة داخل الأنظمة الديمقراطية قد تعزز أو تُضعف من فعاليتها في معالجة تغير المناخ، ولعل أبرزها ما يلي:

(أ) **حجم الفساد داخل المؤسسات:** حيث إن فوائد الديمقراطية في التخفيف من تغير المناخ محدودة في ظل وجود المؤسسات الفاسدة، التي تعوق القدرة القسرية والقدرة الاستخراجية للدولة، وكذلك امتثال الجهات الفاعلة وصنع السياسات المؤيدة للمناخ (Povitkina, 2018, P. 425)، وهنا فمن المرجح ألا توتي مزايا الديمقراطية نتائجها المرجوة في التعامل مع قضية تغير المناخ في ظل

الفساد الواسع النطاق الذي يقلل من قدرة الحكومات الديمقراطية على تحقيق أهداف المناخ والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وباستخدام عينة من 144 دولة على مدى الفترة من عام 1970-2011، قامت دراسة بتحليل العلاقة بين كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان ومستوى الديمقراطية فيها، وتم اختبار ما إذا كانت هذه العلاقة مرتبطة بمستويات الفساد. وتشير النتائج إلى أن المزيد من الديمقراطية يرتبط فقط بانخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سياقات الفساد المنخفض، أما إذا كان الفساد مرتفعًا، فلا يبدو أن الديمقراطيات تعمل بشكل أفضل من الأنظمة غير الديمقراطية، حيث يعرقل الفساد القوة القسرية للدولة من خلال خفض جودة عمليات التفتيش والمراقبة وقدرة البيروقراطيين على تصميم وتنفيذ السياسات بفعالية، كما يعوق الامتثال الطوعي من خلال تقليل الثقة في الحكومة وبين الأفراد، كذلك يوفر للمصالح التجارية قنوات إضافية للتأثير على صنع القرار السياسي (Povitkina, 2018, P. 411-412).

(ب) القوة النسبية للصناعات كثيفة الكربون: فمن المعروف جيدًا أن المصالح الاقتصادية ذات الكربون المرتفع، مثل شركات النفط الكبرى وشركات الطيران، تتمتع بنفوذ قوي في الدوائر السياسية، وهذا قد يُحد من فعالية الديمقراطيات بشأن العمل المناخي (Curato, Smith & Willis, 2024, P. 13) فالقوة النسبية للصناعات كثيفة الكربون تُشكل عائقًا لاعتماد سياسات وتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ، بغض النظر عن مستوى الديمقراطية أو القدرة الإدارية للدولة، حيث تُعد هذه الصناعات أكبر مصدر للصادرات، وأكبر مُشغّل للوظائف، وأكبر مُساهم في الحصيلة الضريبية على المستوى الوطني.

(ج) بنية اقتصاد الدولة: ونقصد به على وجه التحديد، أهمية القطاعات الاقتصادية المعرضة لتغير المناخ وكذا مدى أهمية صناعات الوقود الأحفوري بالنسبة للدولة، فمن المرجح أن تكون أهمية القطاعات الاقتصادية المعرضة لتغير المناخ مثل الزراعة والسياحة حافزًا للعمل المناخي (كما هو الحال في بوتان) في حين أن الاعتماد على صناعات الوقود الأحفوري، بما في ذلك صناعة الفحم، يمكن أن يكون عقبة أمام مثل هذا العمل (كما هو الحال في أستراليا والهند وإندونيسيا) (Tham, 2023, P. 221).

(د) مدى قدرة الدولة ومواردها: تتفاوت الدول في قدرتها على مواجهة التغير المناخي واتخاذ إجراءات مناخية فعالة، تبعًا لما تتمتع به من موارد مالية وتقنية وخبرات فنية وبنية تحتية قوية، ففي حين

تتمتع الدول "القوية"، مثل أستراليا واليابان وسنغافورة، بقدرة أكبر على اتخاذ إجراءات مناخية فعالة، تواجه الدول "الضعيفة"، مثل جزر سليمان، صعوبات أكبر في العمل المناخي وتهديدات أكثر قوة لافتقارها للموارد اللازمة (Tham, 2023, P. 221).

وجملة القول في شأن ما تقدم، إن مزايا الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ تملو وتتفوق بشكل واضح على عيوبها، مما يؤكد ما خلصت إليه أكثرية الدراسات من وجود تأثير ومردود إيجابي للديمقراطية على العمل المناخي وسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار تعدد العوامل الأخرى المؤثرة على فاعلية الديمقراطيات في التعامل مع قضايا تغير المناخ، كبنية اقتصاد الدولة، والقوة النسبية للصناعات كثيفة الكربون، ومدى قدرة الدولة وما لديها من موارد، فضلاً عن مستويات الفساد داخل المؤسسات، ويمكن لبعض هذه العوامل أن تقلل من التأثير الإيجابي للديمقراطية على جهود التعامل مع تغير المناخ.

المبحث الثاني

الأنظمة الديمقراطية وتغير المناخ: دراسة حالي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

يتناول هذا المبحث كيفية تعامل النظم الديمقراطية مع قضية تغير المناخ، وذلك من خلال التركيز على حالي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، باعتبارهما أهم الكيانات الديمقراطية من حيث المكانة الدولية وكذلك من حيث حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مع التركيز على أبرز جهود العمل المناخي، والعوامل المؤثرة على فعالية سياسات التصدي لقضية تغير المناخ في كلتا الحالتين.

المطلب الأول: دراسة حالة الولايات المتحدة

تلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في قضية تغير المناخ نظراً لكونها واحدة من أكبر الدول المنتجة للغازات المسببة للاحتباس الحراري، إضافة إلى مكانتها الدولية كقوة عظمى لها تأثيرها في أي قضية تتطلب تعاوناً دولياً كبيراً، وعلى الرغم من توقيعها على بروتوكولات العمل المناخي الرئيسية بدءاً من بروتوكول كيوتو وانتهاءً باتفاقية باريس 2015، إلا أن درجة الالتزام بهذه البروتوكولات تباينت بشكل واضح تبعاً لتوجهات الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس.

فعلى سبيل المثال، أيد الرئيس "جورج دبليو بوش" القيود المفروضة على انبعاثات الكربون في حملته الانتخابية عام 2008، إلا أنه تراجع عن هذا القرار بعد توليه منصبه بفترة وجيزة، وخلال فترتي رئاسته، قاومت الحكومة الفيدرالية اتخاذ أي إجراءات بشأن تغير المناخ (Farber, 2018, P. 98).

تغير الأمر مع قدوم الرئيس "باراك أوباما"، حيث تمكّن "أوباما" من المشاركة في مفاوضات اتفاقية باريس بفاعلية والتوقيع عليها نيابةً عن الولايات المتحدة، دون الحاجة إلى دعم الكونجرس، الذي كان خاضعًا لسيطرة الحزب المعارض آنذاك (الحزب الجمهوري)، وقد أعلن بعد ذلك الرئيس "دونالد ترامب" في يونيو 2017 قرارًا بانسحاب الولايات المتحدة من هذه الاتفاقية، وقد حظي هذا الإجراء باهتمام عالمي وانتقادات شديدة من دول عديدة (Farber, 2018, P. 96).

وبينما تُشكّل إدارة "ترامب" تهديدًا واضحًا للجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ، فإن "ترامب" لا يُمثّل الولايات المتحدة بأكملها، فلا تزال العديد من المؤسسات المؤثرة، بما في ذلك حكومات الولايات، تأخذ تغير المناخ على محمل الجد وتعمل على معالجته، فعلى الرغم من انسحاب "ترامب" من اتفاقية باريس، لا تزال بعض حكومات الولايات والشركات الأمريكية الكبرى تبذل جهودًا حثيثةً لخفض انبعاثاتها الكربونية، في ظل غياب الحكومة الفيدرالية عن العمل في المعركة ضد تغير المناخ.

ولعل هذا يرجع إلى ما تتمتع به حكومات الولايات من سلطات تشريعية كبيرة، حيث لعبت تلك الحكومات دورًا فعالًا في تنظيم انبعاثات الكربون، فعلى سبيل المثال لعبت ولاية كاليفورنيا دورًا رائدًا في معالجة قضية تغير المناخ، ففي عام 2006، وقّع حاكم الولاية "أرنولد شوارزنيجر" قانون حلول الاحتباس الحراري، والذي يُلزم كاليفورنيا بخفض الانبعاثات إلى مستوى عام 1990 بحلول عام 2020، كما أن الهدف النهائي للعديد من صانعي السياسات في كاليفورنيا هو خفض الانبعاثات بنسبة 80% بحلول عام 2050. كما وحدت بعض الولايات جهودها في برامج إقليمية أهمها المبادرة الإقليمية لغازات الاحتباس الحراري (RGGI)، التي تتألف حاليًا من إحدى عشرة ولاية أمريكية (Farber, 2018, P. 102).

وحلت قضايا المناخ على رأس أجندة الإدارة الأمريكية مع وصول "جو بايدن" إلى الرئاسة، ويمكن الاستدلال على ذلك الاهتمام من القرار الأول الذي اتخذه "بايدن" في أول يوم له بالبيت الأبيض، والذي قرر من خلاله عودة الولايات المتحدة لاتفاق باريس المناخي الذي انسحب منه "دونالد ترامب"، إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية الأولية مثل توجيه جميع الإدارات والوكالات التنفيذية إلى المراجعة الفورية

للوائح الفيدرالية والإجراءات التنفيذية الأخرى التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربع الماضية (الفترة الرئاسية الأولى لترامب)، والتي أضرت بالصالح العام على صعيد المناخ والبيئة (بدر، 2023، ص 72).

كما تم إطلاق "هيئة المناخ الأمريكية" في سبتمبر 2023 والتي تستهدف التوفيق بين الأهداف المناخية وأهداف التنمية الاقتصادية، وخلق وظائف أكثر اتساقاً مع اعتبارات البيئة والمناخ (بدر، 2023، ص 73). ولا شك أنه من المتوقع أن تتقوض بعض تلك المكتسبات التي تحققت خلال إدارة "بايدن- هاريس" بعد عودة "دونالد ترامب" للرئاسة مرة أخرى.

ويمكن رصد العديد من العوامل المؤثرة على فعالية سياسات التصدي لقضية تغير المناخ في الحالة الأمريكية، وأبرزها ما يلي:

أولاً: عدم التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن القضايا المناخية: والتي يكاد يكون موقف كل حزب منها على طرف النقيض من الآخر، إذ يؤمن الديمقراطيون بأهمية مواجهة التغير المناخي عبر العمل على بناء اقتصاد قائم على الطاقة النظيفة وقادر على المنافسة عالمياً، عبر تضمين العدالة البيئية والمناخية والعدالة الاقتصادية في قلب السياسات الأمريكية، كما يرفض الديمقراطيون أطروحات المفاضلة بين تغير المناخ والتنمية الاقتصادية التي ينادي بها الجمهوريون ممن يقللون من درجة أولوية القضايا المناخية في مواجهة الاعتبارات الاقتصادية (بدر، 2023، ص 71-72).

وهذا يعني أن المحافظين أكثر إنكاراً للإجماع العلمي بشأن تغير المناخ من الديمقراطيين، وأقل ميلاً إلى الاعتقاد بأن المناخ يتغير، وأن الأسباب من صنع الإنسان إلى حد كبير، وأن المخاطر جسيمة، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة. وقد نما هذا الاختلاف الأيديولوجي حول المناخ بشكل أكبر بمرور الوقت، فعلى مدى العقد الماضي، بينما اتفق الديمقراطيون أن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي تحدث وأنها مثيرة للقلق، أصبح الجمهوريون المحافظون أقل ميلاً إلى رؤية تغير المناخ على أنه حقيقي وسبب للقلق (Dietz, 2020, P. 1-2).

وإزداد الأمر سوءاً مع تسلل الشعبوية لداخل دوائر الحكم في الولايات المتحدة، ولعل أبرز مظاهرها وصول الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى سدة الحكم، والذي كان لفترة حكمه الأولى العديد من التداعيات السلبية على سياسات المناخ، فضلاً عن تقويضه للعديد من المكتسبات التشريعية والسياسية السابق تحقيقها في هذه القضية (بدر، 2023، ص 72).

ومما سبق، فقد أدى احتدام الاستقطاب الحزبي داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة إلى تأثير سلبي على قدرة البلاد على تحقيق الأهداف المناخية، وهو ما يجعل قدرة الولايات المتحدة على معالجة الفعالة لخطر تغير المناخ والوفاء بأهدافها المناخية رهناً - بشكل كبير - على طبيعة الإدارة الأمريكية وما إن كانت الغلبة فيها للحزب الديمقراطي أم الجمهوري.

ثانياً: تنامي دور جماعات الضغط في عملية صنع السياسات العامة: وهذه سمة مميزة للنظام السياسي الأمريكي، وقد أثرت هذه الجماعات على مسار السياسات المناخية، وحالت دون تمرير العديد من تلك السياسات، بفضل قوة تحالفات جماعات المصالح في قطاعات الطاقة والوقود الأحفوري والصناعات الكيماوية، وهو ما يؤكد على محورية تأثير الطبيعة الاقتصادية للولايات المتحدة، التي تزخر بالعديد من الولايات التي تستند قوتها الاقتصادية - بشكل رئيسي - إلى إنتاج الوقود الأحفوري والصناعات المرتبطة به، والتي تلعب دوراً مؤثراً في نتائج الاستحقاقات الانتخابية، ومن ثم في صنع السياسات التي تحمي مصالحهم ومكتسباتهم الاقتصادية (بدر، 2023، ص 72).

ثالثاً: تأثير قناعات وتوجهات الرئيس الأمريكي نحو قضية تغير المناخ: فالآراء والقناعات الشخصية للرئيس الأمريكي لها تأثير كبير على الرأي العام. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتماشى أفراد الجمهور الذين انحازوا للرئيس "ترامب" في قضايا الهجرة أو أي مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى، أو دعموه لمجرد أنهم يعتبرون أنفسهم جمهوريين، مع آرائه بشأن تغير المناخ، وقد أشار "ترامب" بوضوح إلى تشككه في العمل بشأن سياسة المناخ، ودعم صناعة الفحم (Dietz, 2020, P. 3).

رابعاً: موقف المواطنين تجاه قضايا تغير المناخ: فعلى مدى العقدين الماضيين، تم تسييس قضية تغير المناخ الناجم عن أنشطة الإنسان بشكل كبير في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى نشاط إنكار تغير المناخ من قبل الحركة المحافظة الأمريكية وحلفائها. وتوثق العديد من الدراسات الحديثة مدى الاستقطاب السياسي الذي أصبح عليه عامة الناس في الولايات المتحدة بشأن هذه القضية في السنوات الأخيرة (McCright, Dunlap & Marquart-Pyatt, 2015, P. 1)، وهذا يدفع قطاع من المواطنين لعدم الاهتمام بظاهرة تغير المناخ وإعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية.

وعلى الرغم من العوامل السابقة، فقد ساهمت الديمقراطية الراسخة في الولايات المتحدة في وجود مجتمع مدني نشط، ومنظمات بيئية قوية وفاعلة مثل نادي سييرا⁽⁴⁾ (Sierra Club)، وإعلام مستقل،

(4) نادي سييرا هو المنظمة البيئية الشعبية الأقدم والأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة.

ونشر للمعلومات والحقائق، وكلها عوامل تمارس ضغطاً ورقابة على صناع القرار لتبني سياسات مناخية فعالة، كما سمحت الطبيعة الفيدرالية للدولة، وتعدد مراكز التأثير وصنع القرار في تبني سياسات مناخية طموحة في العديد من الولايات حتى في ظل تراجع الحكومة الفيدرالية عن الأخذ بخطوات إيجابية تجاه قضية تغير المناخ.

وبناءً على ما تقدم، فقد شهدت السياسات المناخية في الولايات المتحدة تقلبات كبيرة تبعاً لطبيعة الإدارة الأمريكية (جمهورية أم ديمقراطية)، خاصة في ظل التناقض الواضح بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن القضايا المناخية وتساعد الخطاب الشعبي في ظل إدارة الرئيس "ترامب"، والتأثير الكبير لتوجهات الرئيس الأمريكي على الرأي العام وصنع السياسات المناخية، فضلاً عما تتمتع به شركات الطاقة والوقود الأحفوري من نفوذ في الداخل الأمريكي. وفي الوقت الراهن، في ظل فوز الرئيس "ترامب" بفترة رئاسية أخرى، من المتوقع أن تكون لهذا الفوز آثاره السلبية على جهود الولايات المتحدة في مجال المناخ، ولكن ستواصل الولايات المتحدة إحراز تقدم في بعض مجالات العمل المناخي نظراً لتعدد المؤسسات والجهات المؤثرة على سياسات التصدي لتغير المناخ كحكومات الولايات والشركات الكبرى.

المطلب الثاني: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي

أدى تنامي نفوذ الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية، وزيادة حجم اقتصاده وعدد أعضائه باستمرار إلى نمو طموحاته، ولذا يمكن القول إنه نظراً لكون الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة طموحة في السياسة الدولية، فإن صعود قضية تغير المناخ إلى الصدارة كان مفيداً بشكل طبيعي بالنسبة للاتحاد الأوروبي لأنه وفر له الفرصة لتأكيد نفسه وإثبات قدرته وحضوره (Ugur, 2016, P. 285).

وكان البرلمان الأوروبي أول مؤسسة في الاتحاد الأوروبي تطلب سياسة مشتركة لتغير المناخ وذلك في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وفي عام 1990، اعتمد المجلس الأوروبي قراراً طالب بالتبني المبكر لأهداف خفض غازات الاحتباس الحراري على مستوى الأمم المتحدة، وفي حين عملت الولايات المتحدة كزعيمة في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون، فإن الاتحاد الأوروبي هو الذي بدأ في تولي دور القيادة من الولايات المتحدة في سياسات تغير المناخ (Wurzel, Connelly & Liefferink, 2017, P. 4).

وحدد الاتحاد الأوروبي طموحاته منذ عام 1988، معلناً أنه يجب عليه أن يتولى زمام المبادرة في العمل المناخي، ونتيجة لذلك، ركز الاتحاد الأوروبي اهتمامه بشكل أساسي على تطوير خطة متماسكة لدمج تغيير المناخ في التزاماته الدولية (Ugur, 2016, P. 286). ويعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه قائداً في سياسة المناخ العالمية وهذه النظرة معترف بها عالمياً وتشارك فيها وسائل الإعلام وعلماء المناخ، ولقد كان تراجع الولايات المتحدة عن قيادة العمل المناخي العالمي، ومزيج عدم الرغبة وعدم القدرة من جانب دول أخرى مثل الصين وروسيا واليابان وغيرها من الدول الأخرى على تولي زمام المبادرة، فرصة سانحة استغلها الاتحاد الأوروبي ولم يكتفِ باللقاء ثقله في محاولة تشكيل النظام المناخي العالمي، بل أعلن نفسه زعيماً لهذه القضية (Ugur, 2016, P. 289).

اعتمد العمل المناخي الخارجي للاتحاد الأوروبي على نهج "القيادة بالقدوة" الذي يهتم في المقام الأول بالتوقعات العالمية لسياساته الداخلية في مجال المناخ والطاقة، إلى جانب دعوات طموحة للغاية في كثير من الأحيان لحكومة المناخ عالمياً من أعلى إلى أسفل تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن في حين كان الاتحاد الأوروبي منخرطاً بنشاط في معالجة تغيير المناخ، فقد فشل إلى حد كبير في تصدير حلوله السياسية إلى المستوى الدولي، كما أظهر ذلك مؤتمر كوبنهاجن في عام 2009 (Ugur, 2016, P. 286). ونتيجة لذلك أُعيد النظر في هذا النهج بشكل أساسي، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتعديل استراتيجيته الدبلوماسية المناخية بشكل كبير بين مؤتمر الأطراف (COP15) في كوبنهاجن ومؤتمر الأطراف (COP21) في باريس عام 2015، وتعززت استراتيجيته المعاد تعريفها بشكل أكبر في أعقاب قمة باريس، وخاصة رداً على إعلان حكومة الولايات المتحدة عام 2017 الانسحاب من اتفاقية باريس (Schunz, 2021, P. 4).

ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي - في استراتيجيته الجديدة - ابتعد عن التركيز فقط على الساحة المتعددة الأطراف والقيادة بالقدوة إلى ما يمكن تسميته "الثنائية المتعددة" (Multiple Bilateralism)، والتي تُعرف بأنها "استراتيجية للسياسة الخارجية تنطوي على الحفاظ على العديد من العلاقات الثنائية بالتوازي مع إطار التفاوض المتعدد الأطراف"، مع هذا التحول، تخلى الاتحاد الأوروبي عن محاولاته لإنشاء نظام مناخي عالمي يعكس نظامه الإقليمي الخاص، واعتمد نهجاً أكثر براجماتية يعترف بأنه يشكل جزءاً من سياق عالمي أوسع وأكثر مرونة، حيث تتمثل السمات الرئيسية لدبلوماسية المناخ المعاد تصميمها

في مرونة أكبر واستثمار أقوى في علاقاته الثنائية المتعددة مع كبار المصدرين للانبعاثات بالتوازي مع مفاوضات المناخ الجارية في الأمم المتحدة (Schunz, 2021, P. 4).

ويمكن إيجاز الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي في المزيد من البراجماتية التي تعتمد على الاهتمام بمواقف ومصالح وقيم اللاعبين الآخرين، والمرونة الأكبر في نهجه، بما في ذلك الاستعداد لقبول نظام مناخي عالمي للأمم المتحدة، ولكن من القاعدة إلى القمة، على أساس المساهمات التي تحددها كل دولة. والواقع أن النهج الثنائي المتعدد الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في الفترة التي سبقت قمة باريس وخلالها مكنه من المشاركة في خلق بيئة تفاوضية - جنباً إلى جنب مع كبار المتسببين في الانبعاثات - جعلت اتفاق باريس ممكناً (Schunz, 2021, P. 30).

وأظهر مؤتمر باريس أن الاتحاد الأوروبي كان قادراً على إقناع المشاركين الآخرين باتخاذ إجراء ضد تغير المناخ، وطالما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتحدث بصوت واحد في الساحة الدولية، فإنها قادرة على تعزيز دورها في السياسة الدولية وقادرة على الاستمرار في تولي القيادة في قضية تغير المناخ.

كما اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات تشريعية مهمة في مجال التكيف مع تغير المناخ، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي في أبريل 2021، لائحة تُعرف باسم قانون المناخ الأوروبي (European Climate Law (ECL)، ويُرسخ هذا القانون أهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالحياد الكربوني بحلول عام 2050، وأن يُخفّض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 55% على الأقل عن مستويات عام 1990 بحلول عام 2030. ويُرسى القانون، إطاراً تنظيمياً لتنفيذ سياسة المناخ في الاتحاد الأوروبي ومواصلة تطويرها، بهدف تحقيق أهداف الاتحاد المناخية على المديين المتوسط والطويل، كما يحمل قانون المناخ الأوروبي السمات المميزة لما نُطلق عليه "الحوكمة الإجرائية للمناخ" حيث يشمل الأدوات والمؤسسات والعمليات التي تُشكل سياسات المناخ الجوهرية، ويضع آليات متابعة صارمة لضمان تنفيذ تلك السياسات بفعالية (Kulovesi & others, 2024, P. 23-24).

وتتميز العديد من دول الاتحاد الأوروبي بوجود "أحزاب خضر" (Green parties) فاعلة نجحت أن تحقق صعوداً سياسياً لافتاً في السنوات الأخيرة، سواء في انتخابات البرلمانات الوطنية أو على صعيد البرلمان الأوروبي، حيث نجحت أحزاب الخضر في كل من فنلندا وفرنسا وجمهورية أيرلندا ولوكسمبورج وهولندا في حصد نسبة معقولة من الأصوات والحصول على عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية

خلال الفترة من 2019-2023، بل تمكن عدد منها من أن تصبح شريكًا في عدد من الحكومات، ومن أبرز تلك الأحزاب حزب الرابطة الخضراء في فنلندا، وتحالف الخضر 90 في ألمانيا الذي يمتلك خمس حقائب وزارية في حكومة "شولتزر" الحالية، كما تمكن الخضر في لوكسمبورج من الحصول على ثلاث حقائب وزارية، ولم يقتصر هذا النجاح على مستوى الانتخابات الوطنية، بل امتد أيضًا إلى انتخابات البرلمان الأوروبي، بالحصول على 55 مقعدًا لأحزاب الخضر في انتخابات البرلمان الأوروبي 2019 (الشورى، 2024، ص 133).

ولا شك أن هذا الصعود السياسي لأحزاب الخضر - والتي تعطي أولوية كبيرة لقضية تغير المناخ- وتحولهم إلى قوة سياسية لا يستهان بها في البرلمان الأوروبي، وكذلك مشاركتهم في الحكومات الائتلافية في بعض دول الاتحاد كألمانيا والنمسا وغيرها، يعطيهم دورًا مؤثرًا في صنع السياسات المناخية على الصعيدين الوطني والأوروبي، بما يسهم في ترسيخ جهود الاتحاد الأوروبي كقائد عالمي في قضية تغير المناخ.

وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة السابقة، والدور الحيوي والقيادي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي بصدد قضية تغير المناخ، إلا أنه يمكن رصد العديد من الملاحظات، نجملها فيما يلي:

أولاً: أوجه القصور التي تعترض قانون المناخ الأوروبي: فعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة التي تضمنها قانون المناخ الأوروبي، إلا أنه يواجه عدة تحديات وأوجه قصور، أبرزها التفاوت بين الدول الأعضاء، خصوصًا تلك التي تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية مثل الفحم، حيث تواجه صعوبة في تحقيق أهداف خفض الانبعاثات والتكيف مع التغير المناخي بنفس سرعة الدول الأكثر تقدمًا في هذا المجال، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية والتي أجبرت العديد من دول الاتحاد الأوروبي كألمانيا على سبيل المثال، للعودة إلى استخدام الفحم لتعويض احتياجاتها من الطاقة (عاطف، 2024، ص 322). كما لا يزال طموح أهداف القانون يُثير إشكالية عند النظر إليه في ضوء هدف اتفاق باريس طويل الأجل المتمثل في إبقاء درجة الحرارة عند 2/1.5 درجة مئوية (Kulovesi & others, 2024, P. 41).

ثانيًا: تعدد العوامل وراء انخفاض الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي: تجدر الإشارة إلى أن إنجازات الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بأهداف عامي 2020 و 2030 لا يمكن إرجاعها بالكامل إلى فعالية سياسات المناخ في الاتحاد الأوروبي، حيث إن انخفاض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة أيضًا لانهايار الصناعات كثيفة الكربون في وسط وشرق أوروبا، والركود الاقتصادي

في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتحول من الفحم إلى الغاز في عدد من الدول الأعضاء (Delreux & Ohler, 2019, P. 16).

ثالثاً: تأخر الاتحاد الأوروبي عن أهداف الانبعاثات 2030 و2050: تُظهر توقعات الوكالة الأوروبية للبيئة أن جهود المناخ الحالية بحاجة إلى تكثيف للوصول إلى الهدف الأكثر طموحاً في الأمد المتوسط لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 40% بحلول عام 2030، وكذلك الهدف الطويل الأمد لعام 2050، حيث لا يسير الاتحاد الأوروبي حالياً على المسار المؤدي إلى خفض الانبعاثات بالنسبة المستهدفة بحلول منتصف القرن، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيتعين تكثيف جهود المناخ بشكل كبير (Delreux & Ohler, 2019, P. 17).

رابعاً: صعود الاتجاهات اليمينية المتطرفة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي: حيث تنامي تأثير هذه الاتجاهات وما تحصل عليه من أصوات في العديد من دول الاتحاد، ولا يخفى التأثير السلبي لهذه الاتجاهات على فعالية العمل الأوروبي المشترك، ومدى الاهتمام بقضية تغير المناخ، حيث لا يُدرج العمل المناخي ضمن جدول أعمال هذه الاتجاهات.

ومما تقدم، فقد مهد انسحاب الولايات المتحدة من قيادة العمل المناخي، الطريق أمام الاتحاد الأوروبي "الطموح" للمساهمة في تطوير الحوكمة البيئية العالمية وتولي زمام القيادة فيها، بل لا نبالغ عندما نقول إن بروتوكول كيوتو مدين بوجوده للاتحاد الأوروبي أكثر من أي دولة أخرى، كما بلغ دور الاتحاد الأوروبي القيادي بعد مؤتمر كوبنهاجن نروته باعتماد اتفاق باريس في ديسمبر 2015، والذي يعتبر نجاحاً دبلوماسياً للاتحاد الأوروبي. كما يمكن القول، أن الاتحاد الأوروبي يُعد أكثر الكيانات في العالم تبنياً لسياسات مناخية طموحة وشاملة، حيث وضعت دول الاتحاد منذ التسعينيات إطاراً قوياً وأهدافاً طموحة للتصدي لتغير المناخ، فضلاً عن قيادته لهذا الملف عالمياً وسعيه لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. كذلك نرصد أن الاتحاد الأوروبي هو الأكثر التزاماً بتنفيذ السياسات المناخية والأفضل تحقيقاً للنتائج، حيث التزم الاتحاد بهدف مشترك لخفض الانبعاثات بنسبة 8% مقارنة بمستويات عام 1990 بحلول عام 2012، ولقد تجاوز الاتحاد الأوروبي هذا الهدف، فقد نجحت الدول الأعضاء الخمس عشرة في عام 1997 (التي ينطبق عليها هدف بروتوكول كيوتو) في خفض انبعاثاتها مجتمعة بنحو 12% (Delreux & Ohler, 2019, P. 16)، إلا أن الاتحاد يواجه تحديات فيما يتعلق بتحقيق أهداف الانبعاثات على المديين المتوسط والطويل (2030-2050)، وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية التي عانت

منها أوروبا في العقد الأخيرين، إضافة إلى التبعات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية مثل الارتفاع في أسعار الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، إلى جانب تقليص الاستثمارات في الطاقة المتجددة نظرًا لتلك الأوضاع الاقتصادية.

ويتضح الأثر الإيجابي للديمقراطية على تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية تغير المناخ، حيث ساهمت الديمقراطية في وجود منظمات بيئية قوية وأحزاب خضر فاعلة تتجح في الوصول للسلطة في بعض دول الاتحاد، وكذلك حرية الإعلام وتداول المعلومات، مما انعكس على اهتمام المواطنين الأوروبيين بسياسات التغير المناخي، وساهم في ممارسة ضغط دائم على صانعي القرار لاعتماد سياسات بيئية طموحة مع الالتزام بتنفيذها، فضلًا عن دور البرلمان الأوروبي في سن قوانين ملزمة للدول الأعضاء في مجال البيئة وتغير المناخ، وما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تعاون ثنائي فعال مع مختلف الأطراف المعنية وتعزيزه للتعاون الدولي في هذا المجال.

وبعد أن عرضنا لحالتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، باعتبارهما الكيانين الديمقراطيّين الأبرز والأكثر تأثيرًا في العمل المناخي، وفي إطار تقييم أداء الديمقراطيات بشكل عام فيما يتعلق بقضية تغير المناخ، فقد قام كلاً من "دانييل ليندفال" و"ميكائيل كارلسون" بمراجعة للأبحاث التي قُدمت حول تأثير الديمقراطية على أداء السياسة المناخية على مدى العقد الماضي، وذلك من خلال نتائجها المتعلقة بمخرجات السياسة (Policy output) وتأثيرات السياسة (Policy impact)، وما إذا كانت تدعم أو ترفض أو غير حاسمة بشأن الارتباط بين الديمقراطية وأداء السياسة المناخية، ومن خلال تحليل عدد (80) نتيجة، انتهى "ليندفال" و"كارلسون" أن مجموعة قوية من الأبحاث تؤكد على الافتراض بأن الديمقراطية تؤثر على مخرجات سياسة المناخ. حيث توصلت دراستان فقط إلى نتيجة غير حاسمة، في حين أكدت 14 دراسة وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية ومخرجات سياسة المناخ (Policy output). في حين تُظهر الدراسات التي تقيس تأثيرات السياسة (Policy impact) نتائج غير حاسمة، فمن بين الدراسات الـ 64 التي تقيس تأثيرات السياسة، رفضت 22 دراسة وجود ارتباط بين الحكم الديمقراطي ومستويات الانبعاثات، في حين وجدت 20 دراسة وجود ارتباط إيجابي، وتوصلت 22 دراسة إلى نتيجة غير حاسمة (Lindvall & Karlsson, 2024, P. 90–91).

كما يتم مقارنة السياسات المناخية لمختلف البلدان من خلال ما يسمى بـ "مؤشر أداء تغير المناخ" (Climate Change Performance Index)، والذي تقدمه سنويًا منظمات "جيرمان ووتش"

German watch ومعهد المناخ الجديد وشبكة العمل المناخي في أوروبا⁽⁵⁾، ويغطي المؤشر 63 دولة إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهي مسؤولة بشكل جماعي عن أكثر من 90% من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، ويتكون من مكونات تشمل مستويات الانبعاثات واستخدام الطاقة المتجددة وأداء سياسة المناخ. ولا يوجد بلد واحد يؤدي أداءً جيدًا بما يكفي للحصول على تصنيف "مرتفع جدًا" في المؤشر، ومع ذلك، فإن الديمقراطيات تؤدي بشكل عام أداءً أفضل بكثير من الدول غير الديمقراطية، فمن بين الدول (13) الأعلى تقييمًا، تم تصنيف (7) دول على أنها ديمقراطيات راسخة، ولا يمكن العثور على دولة استبدادية واحدة بين الدول ذات الدرجات العالية والمتوسطة، بل حتى الديمقراطيات المعيبة كانت تؤدي أداءً أفضل من الأنظمة الاستبدادية والهجينة (Lindvall, 2021, P. 30). كما تأتي أغلبية دول الاتحاد الأوروبي في فئة التصنيف ذات الأداء المرتفع أو المتوسط طبقًا لمؤشر أداء تغير المناخ⁽⁶⁾.

ونوضح فيما يلي نتائج وتصنيف الدول في "مؤشر أداء تغير المناخ" لعام 2025، ونعرض هنا لأعلى 20 دولة في التصنيف والذي يُظهر أفضلية الدول الديمقراطية في تبني وتنفيذ سياسات التصدي لتغير المناخ مقارنة بالدول غير الديمقراطية:

التصنيف	الدولة	النتيجة (من 100)
1 ⁽⁷⁾	_____	—
2	_____	—
3	_____	—
4	الدنمارك	78.37
5	هولندا	69.60
6	المملكة المتحدة	69.29
7	الفلبين	68.41
8	المغرب	68.32
9	النرويج	68.21
10	الهند	67.99
11	السويد	67.62

(5) انظر الموقع الرسمي لمؤشر تغير المناخ على الرابط التالي: <https://ccpi.org/>

(6) الموقع الرسمي لمؤشر تغير المناخ على الرابط التالي: <https://ccpi.org/>

(7) لا تزال المراكز الثلاثة الأولى في التصنيف شاغرة، حيث لا تبذل أي دولة جهدًا كافيًا لمنع تغير المناخ وتحقيق جميع أهداف اتفاق باريس.

التصنيف	الدولة	النتيجة (من 100)
12	تشيلي	67.29
13	لوكسمبورج	67.29
14	استونيا	66.79
15	البرتغال	66.59
16	ألمانيا	64.91
17	الاتحاد الأوروبي (27)	63.76
18	ليتوانيا	63.05
19	إسبانيا	61.57
20	مصر	60.52

المصدر: <https://ccpi.org/download/climate-change-performance-index-2025>

وجملة القول إنه منذ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992، اتخذت العديد من الديمقراطيات خلال هذه الفترة خطوات في الاتجاه الصحيح، كما تتبنى الديمقراطيات سياسات مناخية طموحة، وتعد أكثر التزامًا في تنفيذ تلك السياسات عن غيرها من النظم، وعلى الرغم من ذلك فإن أداء الديمقراطيات في معالجة تغير المناخ لا يلبي مستوى الطموح للتصدي لهذا التحدي المصري، وكذلك لم يحقق بعد الأهداف المحددة، حيث لم تتمكن أي منها حتى الآن من خفض انبعاثاتها بما يكفي لتلبية أهداف اتفاق باريس.

المبحث الثالث

الأنظمة غير الديمقراطية وتغير المناخ: تحليل حالتي الصين وروسيا

يتناول هذا المبحث كيفية تعامل النظم غير الديمقراطية مع قضية تغير المناخ، وذلك من خلال التركيز على حالتي الصين وروسيا، باعتبار ما لهما من مكانة دولية، وكذلك حجم الانبعاثات الصادرة منهما، مع رصد أبرز العوامل المؤثرة على سياسات تغير المناخ في كلتا الحالتين والتقييم الإجمالي للتجربتين.

المطلب الأول: دراسة حالة الصين

تجاوزت الصين الولايات المتحدة منذ عام 2006، لتصبح أكبر اقتصاد ينبعث منه الكربون في العالم، وفي السنوات التالية، استمرت حصة الصين في انبعاثات الكربون العالمية في الارتفاع من 21 إلى 27.4% في عام 2018، في حين كانت حصة الولايات المتحدة في انخفاض مطرد من 19.93 إلى

14.9%، وانخفضت حصة الاتحاد الأوروبي المكون من سبع وعشرين دولة عضوًا من 12.4 إلى 8.4%، وبالتالي، بحلول عام 2018، تجاوزت انبعاثات الكربون في الصين (27.4%) إجمالي انبعاثات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا (23.3%)، ثاني وثالث أكبر كيانين من حيث انبعاثات الكربون، ومن المتوقع أن تزداد حصة الصين من إجمالي انبعاثات الكربون العالمية بشكل أكبر في السنوات القادمة (Lai, 2021, P. 70).

وتعد الصين واحدة من أهم الجهات في العمل المناخي العالمي نظرًا لحجم اقتصادها والانبعاثات الناتجة عنها، ولذا يتم تصويرها على أنها "أفضل وأساء أمل للتخفيف من آثار المناخ"، حيث تعد الصين أيضًا أكبر منتج لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في العالم (Li, 2024, P. 379). وقد قامت الصين بأكبر استثمار في الطاقة المتجددة وبنيت أكبر قدرة للطاقة المتجددة في العالم في السنوات الأخيرة، ويُعد هذا هو الإجراء الأكثر وضوحًا للصين في مسألة تغير المناخ العالمي (Lai, 2021, P. 89).

ومنذ دخول القرن الحادي والعشرين، ركزت الصين على العديد من المفاهيم الجديدة، مثل الاقتصاد الدائري Circular economy (عام 2003)، وبناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة (عام 2004)، والتنمية المنخفضة الكربون Low carbon development (عام 2009). وطرح تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني (عام 2012) "خطة التكامل الخماسية" بما في ذلك بناء الحضارة الإيكولوجية، وتعكس كل هذه المفاهيم الفهم المستمر للعلاقة بين البيئة والتنمية في الصين (Xie, 2020, P. 4). لذلك، فإن انتقال الصين إلى الكربون المنخفض هو متطلب جوهري لتحقيق التنمية المستدامة ومسار أساسي نحو الحضارة البيئية.

ومنذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012، تم ترقية مفهوم بناء الحضارة الإيكولوجية ليصبح مفهومًا للحزب الحاكم، وهذا يعزز بشكل كبير الوعي بالحماية البيئية، ويضيف زخمًا جديدًا لإصلاح نظام الإدارة البيئية والإيكولوجية (Xie, 2020, P. 5).

وتعهدت الصين في سبتمبر 2020 بأن تصبح محايدة للكربون في عام 2060 وأكدت أنها ستسعى جاهدة إلى الحد من انبعاثات الكربون قبل عام 2030، ووفقًا لتقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية في عام 2021، فإن سياسات الصين الحالية تضع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المسار الصحيح للوصول إلى الذروة بحلول منتصف عشرينيات القرن الحادي والعشرين. ومن الناحية الشكلية، على الأقل، يبدو أن الصين تغير موقفها على المستوى الدولي من دولة متمردة في مفاوضات المناخ إلى لاعب استباقي

وطموح، ويمكن ملاحظة تطورات إيجابية مماثلة على المستوى المحلي، ففي عام 2015، أصدرت الصين خطتها الوطنية الرئيسية لتحقيق السرد الأساسي "للحضارة البيئية"، ويفسر هذا السرد رؤية الحزب الشيوعي طويلة الأمد لصين أكثر استدامة، والتي أضيفت إلى دستور الحزب والدستور الصيني، على التوالي، في عامي 2012 و2018، ويُنظر إليها على أنها الوثيقة السياسية الأكثر أهمية (Li, 2024, P. 379).

هذا وقد مرت سياسة الصين تجاه تغير المناخ بعدة مراحل مختلفة في توجهاتها، فقد ظلت سياسة المناخ الصينية "دفاعية" إلى حد ما خلال الفترة 1990-2005، حيث تجاهلت الصين إلى حد كبير الطبيعة الملحة لقضايا المناخ، وبدلاً من ذلك، جادلت لصالح أولوية التنمية الاقتصادية، ومنذ عام 2006 إلى عام 2008 بدأت الصين في تخفيف مقاومتها لقضايا المناخ واعترفت بالآثار السلبية لتغير المناخ، واستمر هذا الاتجاه أثناء الفترة 2009-2011، وخلالها رفضت الصين قبول الالتزامات الملزمة دولياً بينما أعلنت عن جهودها الطوعية للحد من كثافة الكربون (Lai, 2021, P. 71).

ومع ذلك، لا يزال موقف الصين يُنظر إليه على أنه غير كافٍ من قبل دعاة التصدي لتغير المناخ، وخاصة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تصاعد التوتر بين الجانبين، وبلغ صراعهم ذروته في أعقاب قمة كوبنهاجن 2009، ومنذ أواخر عام 2012 فصاعدًا، دخلت سياسة المناخ الصينية عصر "شي جين بينج"، وخلال الفترة 2012-2014، بدت الصين متشددة في محادثات المناخ العالمية في الدفاع عن حقوق الدول النامية في التنمية، وقد تغير هذا الموقف الدفاعي بشكل كبير بين عامي 2015-2019 عندما وقعت الصين على اتفاقية باريس، وفي الفترة الأخيرة بدءًا من عام 2020، بدا أن الصين تتراجع عن موقفها الاستباقي من خلال تبني مشاريع تنمية كثيفة الكربون (Lai, 2021, P. 79).

ومما سبق فقد شهدت سياسة المناخ الصينية صعودًا وهبوطًا، ويمكن هنا أن نرصد ثلاثة عوامل أو متغيرات رئيسية تفسر هذا التباين (الصعود والهبوط) في سياسة الصين بشأن تغير المناخ، وهي كما يلي:

أولاً: الادعاء القومي الصيني بالحق في التنمية: وهو ادعاء تقوده الصين نيابة عن الدول النامية، ويؤكد عادة أن الصين لها الحق في التنمية الاقتصادية وأن الصين يجب أن تكون خالية من المراقبة الدولية الإلزامية، وقد دافعت الصين مرارًا عن هذا الموقف القومي بشأن الحق في التنمية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

ثانياً: حجم الضغوط الدولية: وخاصة الضغوط من العالم المتقدم، وعلى رأسه أوروبا الغربية، التي تطالب الصين باتخاذ إجراءات حاسمة وتقديم مساهمة كبيرة في معالجة تغير المناخ.

ثالثاً: الاعتبارات الاقتصادية المحلية: والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموقف الصين من قضايا المناخ، وخاصة تلك المخاوف التي يعبر عنها الزعيم الأعلى للصين بشأن النمو الاقتصادي والذي يرتبط بشكل مباشر بشرعية حكمه، فعندما يكون الرئيس الصيني قلقاً للغاية بشأن تباطؤ واضح في الأنشطة الاقتصادية وما قد ينتج عنه من اضطرابات اجتماعية، فمن المرجح أن تتراجع الصين عن التزاماتها بالعمل المناخي، أما عندما يمحو النمو المرتفع المخاوف الاقتصادية، مثل ما حدث خلال الفترة 2006-2008، يمكن للصين أن تتخذ موقفاً تقدمياً نسبياً بشأن تغير المناخ (Lai, 2021, P. 92-93). ويُعد هذا العامل هو صاحب التأثير الأكبر على سياسة الصين تجاه تغير المناخ.

وقد قام مجموعة من الباحثين بمراجعة منهجية تناولت 250 مقالاً حول حوكمة تغير المناخ في الصين خلال الفترة (2009-2019)، وخلصوا بشأن الدوافع وراء العمل المناخي في الصين، أن الدوافع الرئيسية هي اعتبارات محلية، فلا يزال النمو الاقتصادي عاملاً متضارباً يتناقض غالباً ويقيد كل من الحكومات المركزية والمحلية عن اتخاذ إجراءات أكثر أهمية فيما يتعلق بحوكمة المناخ، أي أن هناك حاجة إلى مزيد من التوفيق بين النمو الاقتصادي والتخفيف من آثار تغير المناخ (Li, 2024, P. 390). وتأكيداً على التأثير البالغ للاعتبارات الاقتصادية المحلية على سياسات الصين المناخية، فقد أدى تفشي وباء كوفيد-19 إلى إخراج النمو الاقتصادي في الصين عن مساره وربما تسبب حتى في تباطؤ في النصف الأول من عام 2020، وتحقيق أدنى معدلات النمو منذ عقود في الصين. وقد أثار هذا الركود الاقتصادي المؤقت قلق القيادة الصينية، وللحفاظ على شرعيته ودرء المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لجأ "شي جين بينج" إلى الأدوات التقليدية المتمثلة في بدء مشاريع كثيفة الاستثمار وحتى كثيفة الطاقة لتحفيز الاقتصاد، وبالتالي، دفع الاقتصاد السياسي المحلي الصين إلى الانحراف عن التزامها بالعمل المناخي (Lai, 2021, P. 90).

كما يميل المواطنون الصينيون إلى عدم المشاركة في عملية صنع السياسات البيئية، وهناك عدد قليل من المنظمات الصينية غير الحكومية في الوقت الحالي التي يمكنها معارضة الالتزامات المحدودة للحكومة الوطنية أو المحلية. كذلك يميل المواطنون الأفراد إلى عدم اعتبار تغير المناخ أخطر مشكلة

بيئية، فعلى سبيل المثال، وفقاً لمسح أجرته مجموعة "هورايزون الاستشارية" للأبحاث عام 2009 على 3000 مواطن صيني، صُنِّف تغير المناخ في المرتبة الرابعة من بين عشر مشاكل بيئية، ولم يُلق سوى 6% من المشاركين مسؤولية المناخ على عاتق المواطنين (Yagi, 2011, P. 122).

ومما سبق، فإن الصين تُعد أكبر الدول المنتجة للغازات الدفيئة، وهذا يجعل تقييم أدائها بشأن العمل المناخي أمراً بالغ الأهمية، وقد شهدت سياسة المناخ الصينية صعوداً وهبوطاً، كما أحرزت الصين بعض التقدم في سياسة تغير المناخ، خاصة وأنها تعتبر أكبر منتج ومستثمر في الطاقة المتجددة في العالم، إلا أن الاعتبارات الاقتصادية المحلية ومعدلات النمو الاقتصادي لا تزال تحظى بالأولوية الواضحة على قضية تغير المناخ، حيث من المرجح أن يتراجع الاهتمام بتغير المناخ في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن الاعتماد الكبير على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة في الصين، يعرقل بلا شك تحقيق الأهداف المناخية.

هذا، ويتضح لنا تأثير النظام غير الديمقراطي في الصين على درجة التزامها بسياسات تغير المناخ، فنتيجة لعدم حرية وسائل الإعلام، والقيود المفروضة على نشاط جماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني، لا يتم نشر المعلومات والحقائق المرتبطة بظاهرة تغير المناخ، مما انعكس على عدم اهتمام غالبية المواطنين بهذه القضية، كما أنه في ظل ضعف الرقابة والمساءلة للمؤسسات السياسية الرسمية، فإنه لا توجد آليات مستقلة للتحقق من مدى التزام الصين الحقيقي بأهدافها المناخية، أيضاً نجد أن ضغوط الفاعلين غير الرسميين كجماعات المصالح والمواطنين الأفراد ووسائل الإعلام للالتزام بتنفيذ السياسات المناخية، تكون في حدها الأدنى، مما قد يؤثر على استدامة السياسات المناخية ومصداقيتها على المدى الطويل، فضلاً عن أن تركيز السلطة في يد الرئيس وقيادات الحزب الشيوعي، وحرص الرئيس على عدم حدوث أي اضطرابات اقتصادية أو اجتماعية تؤثر على شرعيته وقبضته على السلطة، كل ذلك أدى لتغليب الاعتبارات الاقتصادية بصورة كبيرة على الالتزام بسياسات التصدي لتغير المناخ.

المطلب الثاني: دراسة حالة روسيا

تُصوّر روسيا في كثير من الأحيان - وخاصة في أوروبا - على أنها دولة لا تأخذ تغير المناخ على محمل الجد، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى تركيزها الواضح على قطاع الوقود الأحفوري وجهودها "الباهتة" بموجب اتفاق باريس (Kaschowitz, 2024, P. 2).

وكانت سياسة المناخ الروسية من الناحية التاريخية، تفاعلية بدلاً من أن تكون استباقية، مع بذل الحد الأدنى من الجهد للتوافق مع الشركاء الدوليين، وكان التشريع الروسي الخاص بتغير المناخ مدفوعاً إلى حد كبير بالامتثال للاتفاقيات الدولية، فعلى سبيل المثال، يرى العديد من الخبراء أن تصديق روسيا على بروتوكول كيوتو في عام 2004 كان بمثابة مقايضة بموافقة الاتحاد الأوروبي على انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، ويرجع الافتقار إلى الطموح في سياسة روسيا تجاه تغير المناخ في المقام الأول إلى أهمية طاقة الوقود الأحفوري والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد، وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، كان يُنظر إلى احتياطات الوقود الأحفوري على أنها حاسمة للنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وإعادة بناء الجيش الروسي، ومعالجة القضايا الاجتماعية. وبشكل عام، فإن مساهمات روسيا المحددة وطنياً تتعلق بالامتثال للاتفاقيات البيئية الدولية أكثر من الاهتمام بوضع سياسة مناخية وطنية طموحة (Kaschowitz, 2024, P. 3).

وتتبع تلك النظرة لقضية تغير المناخ على أهداف السياسة الخارجية الروسية، فمن بين أهدافها البالغ عددها 32 هدفاً، يُدرج تغير المناخ باعتباره الهدف السابع والعشرين، وهو هدف واسع النطاق للغاية ينص على "تطوير التعاون مع الدول الأجنبية في مجال حماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ" (Kaschowitz, 2024, P. 4). كما تظل روسيا في الفترة الراهنة، تُظهر بعض الاهتمام بمعالجة التحديات المتعلقة بالمناخ للحفاظ على مظهر الامتثال الدولي على الأقل، وذلك على الرغم من ظروف العزلة الدولية حالياً نظراً للحرب مع أوكرانيا.

وتغفل عقيدة المناخ الروسية لعام 2023 الروابط المباشرة بين حرق الوقود الأحفوري وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي، حيث يتم ذكر الوقود الأحفوري، ولكن في المقام الأول في سياق تطوير الآليات المالية والبحث العلمي والتكنولوجيا لتحسين كفاءة الوقود والحد من الانبعاثات داخل مجمع الوقود والطاقة. وتتص تلك العقيدة على أنه في حين تدعم روسيا الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ وهي على استعداد للتعاون، فإنها ستفعل ذلك فقط "إلى الحد الذي تتوافق فيه هذه السياسات مع مصالحها الوطنية"، كما تشير تلك العقيدة أيضاً إلى أن روسيا لا تقبل المحاولات لاعتبار قضية تغير المناخ وحماية البيئة -من وجهة نظر متحيزة- تجيز انتهاك مصالح الدول المنتجة للطاقة (Kaschowitz, 2024, P. 4).

وعلى الرغم من بعض الجهود التي تبذلها روسيا لمواجهة التغير المناخي، حيث وقع الرئيس الروسي في يوليو 2021 تشريعاً يلزم أكبر الشركات في البلاد بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كخطوة أولى نحو تنظيم الكربون، وفي سبتمبر 2021 تم إطلاق ميزانية استراتيجية لإزالة الكربون لمدة عامين، كما فاجأ "بوتين" المراقبين بإلزامه روسيا بهدف الوصول إلى صافي "صفر" من الانبعاثات بحلول عام 2060، وذلك على هامش قمة العشرين في روما أكتوبر 2021، وأكد أن روسيا تلتزم باتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 وتحرز تقدماً في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعمل على تحديث شبكتها وتعزيز كفاءة أكبر في استخدام الطاقة (أحمد، 2022، ص 103)، إلا أن روسيا تتعرض للعديد من الانتقادات التي تتهمها بالقصور في أخذ هذه القضية على محمل الجد، ومنها:

- أن استراتيجية الطاقة الروسية حتى عام 2035، والتي تم تبنيها في عام 2021، تركز على تعزيز استخراج الوقود الأحفوري واستهلاكه، والتصدير إلى بقية العالم، مثل هذا التركيز القوي على زيادة الاعتماد على عائدات الوقود الأحفوري يشكل خطراً كبيراً على العمل المناخي، وهو ما يتعارض مع اتفاقية باريس.
 - أثارت روسيا اعتراضات على مقترحات الاتحاد الأوروبي الخاصة بفرض ضريبة على حدود الكربون، والتي من شأنها أن تفرض ضريبة على واردات الصلب والألومنيوم والأسمنت والأسمدة والكهرباء كثيفة الكربون، وانتقدها "بوتين" ووصفها بأنها محاولة لاستخدام وسائل منافسة غير عادلة.
 - قامت روسيا في عام 2021 بتوسيع مرافق إنتاج البتروكيماويات، وأطلقت مشروع خط أنابيب جديد وشبكة نقل ستشهد مضاعفة صادرات الفحم والغاز إلى الصين.
 - لم تصدق روسيا على اتفاق "كيوتو" لعام 1997، إلا في عام 2004، كما لم تصدق على اتفاقية باريس لعام 2015، إلا في عام 2019، وذلك لكسب المزيد من الوقت (أحمد، 2024، ص 3207).
- ويمكننا أن نرصد العديد من العوامل المؤثرة على فعالية سياسات التصدي لقضية تغير المناخ في الحالة الروسية، وأبرزها ما يلي:

أولاً: محورية قطاع الوقود الأحفوري للاقتصاد الروسي: تعكس سياسة المناخ الروسية نفوذ المصالح القوية لقطاع الطاقة، والذي يشكل أساس الاقتصاد الوطني الروسي. ففي عام 2018، قدم هذا القطاع 46% من عائدات الميزانية الفيدرالية، و65% من إجمالي عائدات التصدير، و25% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وهذه الأرقام تُترجم إلى ثقل سياسي كبير لشركات الطاقة الكبرى (Lo, 2021, P.)

12). كما ترتبط مصالح قطاع الوقود الأحفوري الروسي ارتباطاً وثيقاً بمصالح الطبقة الحاكمة الروسية (Korppoo & Alisson, 2023, P. 17).

بل إن روسيا تعتمز زيادة إنتاج الفحم بشكل كبير على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، على الرغم من انخفاض الطلب العالمي، والحكومة الروسية ليست بطيئة في استغلال مصادر الطاقة البديلة فحسب، بل إنها معادية لتوسيعها، ففي استراتيجية الطاقة الروسية 2035، حدد وزير الطاقة "ألكسندر نوفاك" "الاتجاه العالمي لتعزيز الأجندة الخضراء" كواحد من التحديات والتهديدات الرئيسية لقطاع الطاقة الروسي (Lo, 2021, P. 21). وهذا يعكس رؤية روسيا التي تنظر إلى أي نوع من المنافسة الخارجية لمصادرها الرائدة في الطاقة على أنها تهديد حقيقي.

ويُظهر التركيز القوي للاقتصاد الروسي على الوقود الأحفوري افتقاراً للاهتمام بتنفيذ خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بفعالية، كما يتجاهل الخطاب المناخي الروسي استراتيجيات التخفيف والأسباب الكامنة وراء تغير المناخ لتقادي تحدي النموذج الاقتصادي القائم على الوقود الأحفوري.

ثانياً: النظر لتغير المناخ كذريعة غربية لتقويض روسيا: حيث يُنظر في كثير من الأحيان إلى الجهود الدولية للتخفيف من تغير المناخ، باعتبارها تهديداً للاقتصاد الروسي ومحاولة من قبل دول أخرى لتقويض روسيا.

كما ترى روسيا أن المخاوف العالمية بشأن تغير المناخ وحماية البيئة تُستخدم كذريعة لتقييد وصول الشركات الروسية إلى أسواق التصدير، والحد من النمو الصناعي في روسيا، والسيطرة على طرق النقل ومنع روسيا من تطوير القطب الشمالي (Kaschowitz, 2024, P. 4).

ثالثاً: تأثير توجهات الرئيس الروسي على العمل المناخي: حيث يمارس الرئيس "فلاديمير بوتين" تأثيراً حاسماً في هذه القضية. وهذا لا يعني أنه يتمتع بالسلطة المطلقة، أو أنه يشارك في كل مرحلة من مراحل صنع القرار، ولكن موقفه المتشكك تجاه تغير المناخ الناجم عن أنشطة الإنسان كان حاسماً في تشكيل السياسة الروسية على مدى السنوات العشرين الماضية، وفي الوقت نفسه، فإن "بوتين" هو نتاج نخبة تميل إلى اعتبار حالة الطوارئ المناخية "بدعة ليبرالية" (Liberal fad) وتهديد أقل كثيراً من الركود الاقتصادي، أو الهيمنة الأميركية، أو القيم الليبرالية (Lo, 2021, P. 12).

وقد أدت هذه العوامل السابقة إلى نوع من التناقض في الموقف الروسي تجاه تغير المناخ. فمن ناحية، تعترف روسيا رسمياً بأن الاحتباس الحراري العالمي يشكل تهديداً للكوكب ولروسيا على وجه

الخصوص، ومن ناحية أخرى، لا توجد أي علامة على أي التزام جاد بخفض انبعاثات الكربون أو تطوير مصادر الطاقة المتجددة، ويظل الوقود الأحفوري في قلب رؤية الكرملين لروسيا باعتبارها لاعباً اقتصادياً عالمياً وقوة عظمى (Lo, 2021, P. 3).

كذلك نجد أن روسيا تسعى إلى ترسيخ مكانتها دولياً كدولة رائدة في مجال المناخ، وفي المقابل، فإن إجراءاتها المناخية ليست كافية. فمن ناحية، قد وضعت الحكومة الفيدرالية أهدافاً واعتمدت سياسات وقوانين تهدف إلى مكافحة تغير المناخ، مثل زيادة عزل الكربون وتحسين كفاءة الطاقة، ومن ناحية أخرى، نادراً ما تُنفذ هذه السياسات؛ فالإطار التنظيمي يفتقر إلى المصداقية، كما أهملت العديد من الأهداف واللوائح - أي تم التخلي عنها ونسيانها - عندما فشل تنفيذها (Korppoo & Alisson, 2023, P. 3).
ومما سبق، فإن الموقف الروسي تجاه تغير المناخ يتسم بالتناقض، ففي حين تعترف روسيا بتغير المناخ كمهدد لأمنها وللعالم، إلا أنها تُظهر التزاماً ضعيفاً بسياسات المناخ، كما تنتظر في الوقت نفسه إلى الجهود الدولية للتخفيف من تغير المناخ، باعتبارها تهديداً للاقتصاد الروسي ومحاولة من قبل دول أخرى لتقويض روسيا. فضلاً عن أن جهود روسيا بشكل عام بشأن تغير المناخ لا يتم وضعها في سياق العمل العالمي المشترك، بل تؤكد على مصالحها الوطنية، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على استخراج الوقود الأحفوري وتصديره.

هذا، ويتضح لنا التأثير السلبي لغياب الديمقراطية على سياسات تغير المناخ في الحالة الروسية، حيث أظهرت روسيا قدرًا واضحًا من عدم التعاون الدولي في هذه القضية، واكتفت بأمر والتزامات شكلية دون جدية في تنفيذها ودون تبني رؤية وطنية شاملة حول تغير المناخ، في ظل هشاشة الرقابة والمساءلة الديمقراطية داخل المجتمع وضعف حرية تداول المعلومات، والتي تؤدي إلى صعوبة التحقق من تنفيذ روسيا لتعهداتها المناخية وتجعل من الصعب أن توجه الحكومة سياساتها نحو الطاقة النظيفة، فضلاً عن التأثير الكبير لتوجهات الرئيس الروسي ومصالح النخبة الحاكمة على هذه القضية، إضافة إلى وضوح تأثير عامل آخر بعيداً عن متغير الديمقراطية، ألا وهو بنية الاقتصاد الروسي والتي تعكس النفوذ الكبير لقطاع الطاقة ومحورية الوقود الأحفوري بالنسبة للاقتصاد الروسي، مما أدى للتباطؤ الواضح في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وفقاً للالتزامات روسيا المناخية.

وجملة القول، إن طبيعة النظام السياسي في حالي الصين وروسيا قد أثر سلباً على فعالية سياسات التصدي لتغير المناخ، حيث تقيد الأنظمة غير الديمقراطية حرية الإعلام وتداول المعلومات،

وتُهمش آليات الرقابة والمساءلة، مما يؤدي إلى ضعف الشفافية وصعوبة التحقق من الالتزام الحقيقي بالأهداف المناخية، كما تُعطي هذه الأنظمة أولوية واضحة للاعتبارات الاقتصادية ومصالح النخب الحاكمة على حساب الالتزامات البيئية، وهو ما يظهر جلياً في هيمنة قطاع الوقود الأحفوري على الاقتصاد الروسي، وفي تبني الصين مؤخرًا لمشاريع تنمية كثيفة الكربون في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر الديمقراطية على التعامل الفعال مع قضية تغير المناخ، وذلك بغية الوقوف على تأثير طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم غير ديمقراطي) على فعالية سياسات العمل المناخي ودرجة الالتزام بتنفيذ هذه السياسات، ومزايا وعيوب الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ، وذلك من خلال التركيز على حالات بعض النظم والكيانات الديمقراطية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض النظم غير الديمقراطية كالصين وروسيا في تعاملها مع قضية تغير المناخ.

أما بصدد التساؤلات الرئيسية التي حاولنا الإجابة عنها، فقد أكدت الدراسة أن تغير المناخ يُعد مشكلة شديدة التعقيد، فهو ليس أزمة مؤقتة مثل جائحة فيروس كورونا، بل يتطلب التكيف الطويل الأجل للمجتمعات، وتغيير كبير في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وأوضحت الدراسة أن للديمقراطية مزايا عديدة في تعاملها مع هذه القضية المصيرية مثل إعطاء قيمة كبيرة للحق في الحياة وجودة الحياة، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وحرية الإعلام وإتاحة الوصول للمعلومات، والشفافية والمساءلة، والاستقرار طويل المدى، وما يتمتع به القادة المنتخبون من شرعية تكفل لهم قدرًا ملاءمًا من دعم المواطنين لقرارات التكيف مع تغير المناخ، إضافة لسعي الديمقراطية للمزيد من التعاون الدولي، وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي بطرق أكثر استدامة بيئيًا، كما أن للديمقراطية بعض العيوب في تعاملها مع تغير المناخ، أبرزها سعي المرشحين نحو توفير نتائج مرئية لناخبيهم بدلًا من إعطاء الأولوية لحل المشاكل العالمية في برامجهم، والتأخير السياسي والحلول الوسط والتنازلات التي تتطلبها إجراءات صنع القرار في بعض الأحيان. كما خلصت الدراسة أن مزايا الديمقراطية في التعامل مع قضية تغير المناخ تملو وتتفوق بشكل واضح على عيوبها، بل تُشير الأدلة القاطعة إلى أن الديمقراطيات وسياساتها تُحقق نتائج أفضل في تخفيف انبعاثات الكربون مقارنةً بأشكال الحكم الأخرى (Phillips, 2023, P. 11). ولكن مع ذلك لا ينبغي اعتبارها شرطًا مسبقًا ولا شرطًا كافيًا، أو النظر إليها باعتبارها "حلًا سحريًا" لتحدي تغير المناخ، حيث إن

هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة على فاعلية التصدي لتغير المناخ بخلاف الديمقراطية، كبنية اقتصاد الدولة، ومدى قدرة الدولة وما لديها من موارد، والقوة النسبية للصناعات كثيفة الكربون، فضلاً عن مستويات الفساد داخل المؤسسات، وكل هذه العوامل ربما تؤثر على الأداء المناخي بدرجة لا تقل عن طبيعة النظام السياسي.

أما بصدد حالات الدراسة، فقد انتهينا بشأن الحالة الأمريكية أن السياسات المناخية في الولايات المتحدة قد شهدت تقلبات كبيرة تبعاً لطبيعة الإدارة الأمريكية نظراً للتناقض الواضح في موقف الحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه القضايا المناخية. فعندما تكون الغلبة في المؤسسات السياسية الرسمية للحزب الديمقراطي، فإننا نرى الأثر الإيجابي للديمقراطية على الاهتمام الكبير بقضايا تغير المناخ وتبني سياسات فعالة وطموحة، وفي المقابل نرى تراجعاً عن سياسات العمل المناخي في ظل غلبة الحزب الجمهوري، وخاصة في العقد الأخير مع وجود "ترامب" في مقعد الرئاسة، حيث إن صعود الشعبوية يمثل تهديداً مباشراً للالتزامات المناخية، ويحول تغير المناخ إلى موضوع جدلي عن كونه أولوية استراتيجية. وعلى الرغم من ذلك، سيظل هناك تقدماً في بعض مجالات العمل المناخي في الولايات المتحدة نظراً لتعدد مراكز صنع القرار والجهات المؤثرة على سياسات التصدي لتغير المناخ كحكومات الولايات والشركات الكبرى.

وبالنسبة لحالة الاتحاد الأوروبي، فقد أوضحت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي يُعد أكثر الكيانات في العالم تبنياً لسياسات مناخية طموحة وشاملة، فضلاً عن قيادته لهذا الملف عالمياً وسعيه لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، كما أنه الأكثر التزاماً بتنفيذ السياسات المناخية والأفضل تحقيقاً للنتائج. وقد ظهر الأثر الإيجابي للديمقراطية على تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية تغير المناخ، حيث ساهمت الديمقراطية في وجود منظمات بيئية قوية وأحزاب خضر فاعلة تنجح في الوصول للسلطة في بعض دول الاتحاد، وكذلك انعكس توفر الشفافية وحرية الإعلام وتداول المعلومات على اهتمام المواطنين الأوروبيين بسياسات التغير المناخي، وساهم في ممارسة ضغط دائم على صانعي القرار لاعتماد سياسات بيئية طموحة مع الالتزام بتنفيذها.

أما بالنسبة للحالة الصينية، فقد شهدت سياسة المناخ الصينية صعوداً وهبوطاً، كما أحرزت الصين بعض التقدم في سياسة تغير المناخ، خاصة وأنها تعتبر أكبر منتج ومستثمر في الطاقة المتجددة في العالم، إلا أن الاعتبارات الاقتصادية المحلية ومعدلات النمو الاقتصادي لا تزال تحظى بالأولوية على قضية تغير المناخ، حيث من المرجح أن يتم تغليب الاعتبارات الاقتصادية بصورة كبيرة على الالتزام

بسياسات التصدي لتغير المناخ في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي، خاصة مع حرص الرئيس الصيني على عدم حدوث أي اضطرابات اقتصادية أو اجتماعية تؤثر على شرعيته وقبضته على السلطة. وقد اتضح تأثير النظام غير الديمقراطي في الصين على التعامل مع قضية تغير المناخ، فنتيجة لعدم حرية وسائل الإعلام، والقيود المفروضة على نشاط جماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني، لا يتم نشر المعلومات والحقائق المرتبطة بظاهرة تغير المناخ، ولا تعتبر هذه القضية ذات أهمية لدى غالبية المواطنين، فضلاً عن عدم وجود آليات مستقلة للتحقق من مدى التزام الصين الحقيقي بأهدافها المناخية.

وبصدد حالة روسيا، فقد خلصت الدراسة أن الموقف الروسي تجاه تغير المناخ يتسم بالتناقض، حيث تعترف روسيا رسمياً بأن الاحتباس الحراري العالمي يشكل تهديداً ومن ناحية أخرى، لا توجد أي علامة على أي التزام جاد بخفض انبعاثات الكربون أو تطوير مصادر الطاقة المتجددة. كما يتضح لنا التأثير السلبي لغياب الديمقراطية على سياسات تغير المناخ في الحالة الروسية، حيث تباطأت روسيا في تبني سياسات مناخية فعالة، وأظهرت قدرًا واضحًا من عدم التعاون الدولي في هذه القضية، واكتفت بالالتزامات محدودة تتبع من عوامل خارجية أكثر من الإرادة السياسية الداخلية، هذا إلى جانب صعوبة التحقق من تنفيذ تلك الالتزامات في ظل ضعف الرقابة والمساءلة الديمقراطية. إضافة إلى وضوح تأثير عامل آخر بعيداً عن متغير الديمقراطية، ألا وهو بنية الاقتصاد الروسي والتي تعكس النفوذ الكبير لقطاع الطاقة ومحورية الوقود الأحفوري بالنسبة للاقتصاد الروسي، مما أدى للتباطؤ الواضح في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وفقاً للالتزامات روسيا المناخية.

وختاماً، يمكن القول إن أداء الديمقراطيات -بشكل عام- فيما يتعلق بالعمل المناخي أفضل من النظم غير الديمقراطية، وأنها تتيح بيئة مؤسسية تشجع عليه، وتتبنى مخرجات أو سياسات مناخية أكثر طموحاً وفاعلية، وتُظهر درجة أعلى من الالتزام بتنفيذ تلك السياسات وبالاتفاقيات الدولية، وأنها تحقق نتائج أفضل في مواجهة تغير المناخ مقارنة بغيرها من النظم، ومن ثمَّ فإن الديمقراطية تؤثر بشكل إيجابي على العمل المناخي وسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار تعدد العوامل الأخرى المؤثرة على فاعلية الدول الديمقراطية في التعامل مع قضايا تغير المناخ بخلاف متغير الديمقراطية، فضلاً عن أن الديمقراطيات حتى الآن لم تنجح في تنفيذ استراتيجيات مناخية تتوافق بالكامل مع أهداف اتفاق باريس.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد الشورى أبو زيد، العوامل المؤثرة على الصعود السياسي لأحزاب الخضر في دول غرب أوروبا خلال الفترة 2019-2023، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، جامعة الإسكندرية، العدد 17، يناير 2024.
2. آية بدر، السياسات المناخية وفقاً لمقاربات ومنظور التكلفة والعائد: دراسة حالة الولايات المتحدة خلال فترة حكم إدارة بايدن-هاريس، *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، مجلد 2 عدد 4، أكتوبر 2023.
3. أيمن أحمد علي عبد الغفار، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد العالمي. دراسة تحليلية، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، كلية الشريعة والقانون بدمهور، العدد السابع والأربعين، أكتوبر 2024.
4. حسن عاطف المليجي، الإطار التشريعي للتكيف مع تغير المناخ في مصر دراسة مقارنة مع التشريعات الأوروبية، *مجلة بنها للعلوم الإنسانية*، العدد 3، الجزء 3، 2024.
5. دينا أحمد، دور روسيا نحو التغيرات المناخية، *مجلة آفاق أسبوعية*، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد التاسع، 2022.
6. محمد نعمان نوفل، *اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات*، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2007).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Aaron M. McCrighta, Riley E. Dunlapb and Sandra T. Marquart-Pyattc, Political ideology and views about climate change in the European Union, **Environmental Politics**, Routledge, 2015.
2. Anil Ömer Taydas, **The European Union Global Climate Leadership and The European Green Deal in The Context of Current Challenges**, Master Thesis, Middle East Technical University, The Department of International Relations, 2023.
3. Anna Korppoo (FNI), and Alex Alisson, **Russian Climate Strategy: Imitating Leadership**, (London: Climate Strategies, 2023).
4. Bobo LO, **The Adaptation Game..Russia and Climate Change**, (France: Russia/NIS Center, March 2021).
5. Daniel A. Farber, U.S. Climate Policy: Obama, Trump, and Beyond, **Revista de Estudos Constitucionais, Hermenêutica e Teoria do Direito (RECHTD)**, 10 (2), 2018.
6. Daniel Lindvall, **Democracy and the Challenge of Climate Change**, (Stockholm: International IDEA Discussion Paper 3, 2021).
7. Daniel Lindvall and Mikael Karlsson, Exploring the Democracy-Climate Nexus: A Review of Correlations between Democracy and Climate Policy Performance, **Climate Policy**, Vol. 24, No. 1, 2024.
8. Frederic Hanusch, **Democracy and Climate Change**, (New York: Routledge, 2018).
9. Hiromi Yagi, Climate Change in China: Can China Be a Model of Sustainable Development?, **Global Majority E-Journal**, Vol. 2, No. 2, December 2011.

10. Hongyi Lai, The evolution of China's climate change policy: international and domestic political economy and a strategy for working with China, **Journal of the British Academy**, 9 (10), November 2021.
11. Joo-Cheong Tham, **Climate change and democracy**, (Stockholm: IDEA, 2023).
12. Kati Kulovesi, Sebastian Oberthür, Harro van Asselt and Annalisa Savaresi, The European Climate Law: Strengthening EU Procedural Climate Governance?, **Journal of Environmental Law**, Oxford University Press, 36, 2024.
13. Marina Povitkina, The limits of democracy in tackling climate change, **Environmental Politics**, Vol. 27, 2018.
14. Nicole Curato, Graham Smith and Rebecca Willis, **Deliberative Democracy and Climate Change**, (Stockholm: IDEA, 2024).
15. Omer Ugur & others, European Union as a Leader in Climate Change Policy: Assessing Europe's Roles in the World, **European Scientific Journal**, Vol. 12, No. 5, 2016.
16. Peter Burnell, Democracy, democratization and climate change: complex relationship, **Democratization**, Vol. 19, No. 5, October 2012.
17. Peter Burnell, **Climate Change and Democratization A Complex Relationship**, (Berlin: Heinrich-Böll-Stiftung, November 2009).
18. Peter WB Phillips, **Is Democracy the Cause of or Solution to Climate Change?**, (Canada: Centre for the Study of Science and Innovation Policy (CSIP), 2023).
19. Rüdiger K.W. Wurzel, James Connelly and Duncan Liefferink, **The European Union in International Climate Change Politics Still taking a lead?**, (New York: Routledge, 2017).
20. Sabrina Kaschowitz, **Russia's stance on climate change**, (Germany: Friedrich Ebert Stiftung, October 2024).
21. Säde Hormio, **Collective responsibility for climate change**, (New York: Wiley Periodicals LLC, January 2023).
22. Simon Schunz, **The European Union's Strategic Turn in Climate Diplomacy: 'Multiple Bilateralism' with Major Emitters**, EU Diplomacy Papers 4/2021 (Brugge: College of Europe, 2021).
23. Steven R. Brechin and Seungyun Lee, Will Democracy Survive Climate Change?, **Sociological Forum**, Vol. 38, No. 4, December 2023.
24. Thomas Dietz, Political events and public views on climate change, **Climatic Change**, Vol. 161, July 2020.
25. Tom Delreux and Frauke Ohler, **Climate Policy in European Union Politics**, (Oxford: Oxford University Press, March 2019).
26. Xiaoran Li , Philipp Pattberg and Oscar Widerberg, China's climate governance from 2009 to 2019: motivations, instruments, actors, and geopolitics, **Climate Policy**, Vol. 24, No. 3, 2024.
27. Zhenhua Xie, China's historical evolution of environmental protection along with the forty years' reform and opening-up, **Environmental Science and Eco technology journal**, Vol. 1, 2020.